

ورقة عمل

حول

التصنيع الزراعي وآفاق تطويره

فراس حيدر

سوزان طه

المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق – سورية 2016

جدول المحتويات

4	ملخص تنفيذي
8	1.المقدمة
10	2.الاستراتيجيات والسياسات
13	3.البيئة المشجعة والممكنة للتصنيع الزراعي
13	الحاجة إلى تطبيق نماذج مهنية فعالة لإشراك صغار المنتجين
17	4.دور التصنيع الزراعي في الاقتصاد الوطني
19	6.اللاعبون الأساسيون في مجال التصنيع الزراعي – القطاع العام، صناعة زيت الزيتون والعنب
20	a.المؤسسة العامة للصناعات الغذائية
22	b.المؤسسة العامة للسكر
23	c.المؤسسة العامة للتبغ
24	d.المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان
25	e.الشركة العامة للمخابز والمطاحن
27	f.صناعة زيت الزيتون
27	g.تصنيع العنب
29	7.التصنيع الزراعي – القطاع الخاص
30	8.المعوقات التي تعترض قطاع التصنيع الزراعي ومقترحات تطويره
30	أ المعوقات التي واجهت قطاع التصنيع الزراعي خلال الأزمة:
30	ب المعوقات التي واجهت قطاع التصنيع الزراعي ماقبل الأزمة والحلول المقترحة:
35	9.الأضرار والخسائر التي أصابت قطاع التصنيع الزراعي خلال الأزمة
35	a.الأضرار التي لحقت بالقطاع العام
37	b.الأضرار التي لحقت بالقطاع الخاص
39	10.أفاق تطوير التصنيع الزراعي
41	الملاحق
48	المراجع

قائمة الجداول

- جدول 1: أنواع النماذج المهنية وأهدافها 15
- جدول 2: مساهمة التصنيع الزراعي في الانتاج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية 2002-2011 (مليون ليرة سورية) 17
- جدول 3: مساهمة الصناعة الزراعية في التجارة السورية 2002-2012 18
- جدول 4: عدد المشتغلين في المؤسسات الحكومية خلال سنوات الخطة الخمسية الحادية عشرة (2010/2015) 19
- جدول 5: كميات المستلزمات الزراعية لشركات المؤسسة العامة للصناعات الغذائية من عام 2011 حتى 2015 21
- جدول 6: منتجات الصناعات الزراعية لشركات المؤسسة العامة للصناعات الغذائية من عام 2010 حتى عام 2015 22
- جدول 7: منتجات المؤسسة العامة للسكر خلال الفترة 2010 حتى 2015/5/31 22
- جدول 8: منتجات وإجمالي مبيعات المؤسسة العامة للتبغ خلال الفترة 2010 حتى 2014 24
- جدول 9: إنتاج وإجمالي مبيعات وعدد العمال للمؤسسة العامة للحلج والأقطان خلال الفترة 2010-2014 24
- جدول 10: نشاط الشركة العامة للمخابز خلال الفترة (2010-2015) 25
- جدول 11: منتجات المطاحن العامة والخاصة خلال الفترة 2010-2015 26
- جدول 12: كميات وقيم المواد المباعة من 2010 حتى 2015 (الكمية:طن، القيمة:ألف ل.س) 26
- جدول 13: استعمال إنتاج الزيتون وعدد معاصر الزيتون 2005-2014، الوحدة: طن 27
- جدول 14: ملخص إحصائي لاستخدامات إنتاج العنب 2005-2014 (الوحدة طن) 28
- جدول 15: منتجات شركتي حمص والسويداء في عام 2015 28
- جدول 16: أنواع الصناعات الزراعية للقطاع الخاص وعدد العمال وطاقتها الانتاجية في سورية 2015 29
- جدول 17: تطور عدد المطاحن حسب المحافظات والمتوقف منها عن العمل 36
- جدول 18: عدد المخابز المتوقفة منها والعاملة خلال الفترة 2010-2015 36

قائمة المخططات

- مخطط 1: البنية الأساسية للنموذج المهني 15
- مخطط 2: عدد المشتغلين في مؤسسات التصنيع الزراعي الحكومية 2010-2015 19

ملخص تنفيذي

كأحد أهم القطاعات الاقتصادية في سوريا، يعمل القطاع الزراعي، المتميز بتنوع انتاجه النباتي والحيواني، دور المحرك الأساسي في التصنيع الزراعي والغذائي، الذي يقوم بدوره بحفظ الكميات الفائضة من المنتجات الزراعية ويحولها إلى منتجات جديدة فيبطل فترة صلاحيتها ويمنع تدهور قيمتها الغذائية. فيساهم بذلك في تحقيق الأمن الغذائي، وفي تصريف وتصدير انتاج المزارعين وتجنبيهم أزمات زيادة الانتاج وانخفاض الأسعار، إضافة لمساهمته في تشغيل اليد العاملة وزيادة حجم الصادرات والقيمة المضافة.

وحرصت الحكومة السورية في خططها الخمسية على تشجيع الصناعات الزراعية لزيادة القيمة المضافة، وشجعت القطاع الخاص للانخراط فيه بشكل فعال من خلال تقديم الحوافز التشجيعية وإزالة العوائق أمامه مثل: زيادة حصة الإنفاق على الصناعات التحويلية، وضع الخطط والبرامج لتحقيق فائض في الإنتاج الزراعي بالتنوع والكمية اللازمة لتشجيع الصناعات الزراعية، خفض التعرفة الجمركية على المستوردات من المواد الخام اللازمة للتصنيع الزراعي، ومنح قروض بفوائد منخفضة لمشاريع الصناعات الزراعية، وخفض أجور النقل بالسكك الحديدية للصناعات المحلية.

هدفت كل من الخطة الخمسية العاشرة والحادية عشر إلى بناء قطاع صناعي متطور ليشكل قاعدة متينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ذو قدرة تنافسية عالية قائمة على أساس الابتكار والابداع والتنوع، وليساهم في نمو الناتج المحلي الاجمالي وفي رفع مستويات المعيشة، ولحفاظ على البيئة ويكون نموه مستداماً يوظف ويطور المهارات والتقنيات الحديثة في انتاج سلع ذات قيمة مضافة عالية وبمواصفات دولية، وليساهم في تنمية المناطق الأقل نمواً بإقامة معامل تصنيع في أماكن إنتاج المنتجات الأولية.

منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، تم تطبيق اصلاحات اقتصادية تهدف لتحسين الاقتصاد وجذب الاستثمارات بدأت بالمرسوم رقم 10 لعام 1986 الخاص بتأسيس شركات القطاع المشترك، ثم قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 المعدل بالمرسوم رقم 7 لعام 2000 والمستبدل بالمرسوم رقم 8 لعام 2007 الخاص بقانون الاستثمار الجديد، والمرسوم رقم 9 لعام 2007 حول إحداث الهيئة العامة للاستثمار.

كما تم إصدار مجموعة من القوانين الداعمة لقطاع التصنيع الزراعي في عام 2006 مثل قانون المنافسة وإنشاء هيئة المنافسة ومنع الاحتكار، وقانون حماية الاقتصاد الوطني من الممارسات الضارة، واستكمال إصدار قوانين حماية الملكية الفكرية الصناعية والتجارية، وإطلاق برنامج لتطوير تشريعات ومؤسسات المواصفات والمقاييس ورفع الجودة، كما تم وضع خطة عمل لتنمية الصادرات الصناعية وشجعت الحكومة على قيام شركات متخصصة في التصدير.

أيضاً عملت الحكومة على تطوير عمل المصارف السورية لتشجيعها على تمويل الصادرات، وتأسيس صندوق لضمان الصادرات، وإنشاء هيئة تنمية الصادرات بمشاركة غرف التجارة والصناعة والسياحة والزراعة ووزارات الاقتصاد والصناعة والسياحة.

وبشكل عام، لإيجاد البيئة التشجيعية للتصنيع الزراعي يجب تركيز الاهتمام على القضايا التالية: استراتيجية المنشآت وقدرتها التنافسية، توفر عوامل الإنتاج من مدخلات وموارد بشرية وتقنية متطورة، ودراسة عوامل طلب المستهلكين، وتأمين الخدمات

الداعمة لعملية التصنيع. ومن أجل إشراك صغار المزارعين وتحسين أوضاع المجتمع الريفي، يجب تطوير قطاع الزراعة والأنشطة الريفية غير الزراعية كالتصنيع الزراعي، من خلال تطبيق نماذج مهنية تساهم في إيجاد فرص اقتصادية للمنتجين والمستهلكين والمصنعين والمتعاملين الآخرين في سلسلة الغذاء. والنموذج المهني بالتعريف هو الطريقة التي تكتسب من خلالها المهنة القيمة في إطار شبكة تسويقية من المنتجين والموردين والزبائن. وبالتالي من خلال هذه النماذج يستطيع المنتجون الزراعيون والمصنعون من العمل ضمن تعاونيات تمكنهم من تركيز العرض والدخول لأسواق جديدة.

حقق الإنتاج المحلي الإجمالي للصناعات الزراعية معدل نمو 5.3% خلال الفترة 2002-2011 مرتفعاً من 190 إلى 303 مليار ليرة سورية. ولكن حصته من الإنتاج المحلي الإجمالي انخفضت من 11% إلى 6.8%، ومن الإنتاج المحلي الإجمالي الصناعي تناقصت من 31.3% إلى 17.3%، ومن الانتاج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية قد انخفضت من 51.7% إلى 34.7% خلال الفترة المدروسة. وهذا يعود إلى نمو القطاعات الأخرى بمعدلات أعلى من نمو التصنيع الزراعي.

ارتفعت مساهمة التصنيع الزراعي في التجارة السورية من 37.3% في 2002 إلى 65.8% في 2008 ثم انخفضت تدريجياً لتصل إلى 56.9% في 2012. كما ساهم التصنيع الزراعي في تشغيل اليد العاملة حيث بلغ عدد العمال سنة 2015 في القطاع الخاص أكثر من 45 ألف عامل وفي القطاع العام أكثر من 44 ألف عامل. وحسب البيانات المتوفرة فإن عدد العمال بالقطاع العام قد تناقص بمعدل نمو سالب قدره -7.23% خلال الفترة 2002-2010.

تعتبر المؤسسة العامة للصناعات الغذائية أحد اللاعبين الأساسيين في التصنيع الزراعي في سوريا، وقد عانت هذه المؤسسة خلال سنوات الأزمة من خروج قسم كبير من منشآتها من الإنتاج، مما سبب انخفاض انتاجها وأرباحها وعدد العمال فيها وكمية المنتجات الزراعية التي تقوم بتصنيعها. وقد عانت من العديد من الصعوبات مثل: عدم كفاية مدخلات الإنتاج من الحاصلات الزراعية (بنور القطن، البنندورة، الحليب الخام، العنب، البصل، الخ)؛ وارتفاع أسعار المدخلات خاصة المستوردة (حليب بودرة، سمّنة، زبدة، مواد تعبئة وتغليف، الخ)؛ وارتفاع أسعار الطاقة؛ وانقطاع التيار الكهربائي؛ وعدم القدرة على الوصول إلى بعض المناطق الساخنة للحصول على المواد الأولية أو تصريف الإنتاج.

كما تلعب المؤسسة العامة للسكر دوراً هاماً في التصنيع الزراعي، ولكن عانت من توقف معظم معاملها عن العمل (معامل خميرة دمشق وحلب وحرستا، وشركة سكر الغاب وتل سلحلب ومسكنة والرقّة ودير الزور) بسبب الأعمال الإرهابية وبقي اعتماد المؤسسة على الشركة العامة لسكر حمص.

وتعتبر المؤسسة العامة للتبغ من أقدم مؤسسات التصنيع الزراعي في القطر، تجاوز عدد عمالها 11 ألف عامل في 2014 وتتعامل مع أكثر من 60 ألف مزارع. انخفض انتاجها خلال سنوات الأزمة وأدى ذلك إلى انخفاض اجمالي المبيعات من كافة المنتجات كالسجائر والتبناك والمعسل بمعدلات -20% و -2% و -36% على التوالي.

كما أثرت الأزمة التي تعصف بالبلاد على المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان بحيث توقف 11 معمل فيها عن العمل في محافظات حلب والرقّة ودير الزور والحسكة وإدلب، وبقي 4 فقط قيد التشغيل. وبلغت خسائر المؤسسة 114 مليار ليرة سورية منها 51 مليون قيمة قطن محبوب ومحلوج وبنور قطن.

تقوم الشركة العامة للمخابز بإدارة المخابز العامة والبالغ عددها 132 مخبزاً في 2015 يعمل منها 87 والباقي خارج الخدمة بسبب الأعمال الإرهابية. وقد انخفض الإنتاج خلال سنوات الأزمة من 900000 طن في 2012 إلى 481545 طن في 2015. وكذلك تناقص عدد العاملين من 9384 إلى 5633 عامل في كل من السنتين على التوالي.

كما انخفض إنتاج الشركة العامة للمطاحن من الأقمح المطحونة بمعدل -10.5% خلال الفترة 2010-2015، أما الأقمح المطحونة في المطاحن الخاصة فقد تناقصت بمعدل -18.2%. وكانت قد خرجت 10 مطاحن عامة عن الخدمة في حلب وحمص وإدلب والرقعة ودير الزور.

أثرت الأزمة على إنتاج زيت الزيتون بسبب خروج مساحات من المناطق المزروعة عن السيطرة فقد تناقص الإنتاج خلال 2005-2014 بمعدل -4.8% وبالتالي انخفض إنتاج زيت الزيتون بمعدل -6.8%، كما تناقص عدد المعاصر من 1082 إلى 1031 خلال نفس الفترة.

إضافة للزيتون، يعتبر العنب أحد أهم مواد التصنيع الزراعي حيث يستخدم لإنتاج الزبيب والدبس والمشروبات. وكانت معدلات نموها 2.9%، و -5.4%، و -3.6% على التوالي خلال الفترة 2005-2014. وكان إنتاج العنب قد انخفض بمعدل -4.9% خلال نفس الفترة. وتقوم كل من شركتي عنب حمص والسويداء بتصنيع المشروبات بأنواعها المختلفة. كما توجد شركتين لإنتاج البيرة وهما متوقفين تماماً عن العمل بسبب سيطرة المجموعات المسلحة عليهما.

كما يساهم القطاع الخاص بشكل فعال في التصنيع الزراعي ففي عام 2015 بلغ عدد منشآته 2193 منشأة موزعة على عدة فروع للتصنيع الغذائي (356 منشأة تقوم بتشغيل 34809 عامل وطاقاتها الإنتاجية 15448 طن) وللخزن والتبريد (910 منشأة طاقاتها الإنتاجية 43956 طن وتقوم بتشغيل 1979 عامل) وتصنيع الزيوت (842 منشأة يعمل فيها 7054 عامل وطاقاتها الإنتاجية 119608 طن)، إضافة لتصنيع المشروبات الكحولية والأعلاف الحيوانية.

تعرضت الكثير من معامل القطاع الخاص للضرر بسبب الأعمال الإرهابية ففي حلب بقيت فقط 8 مطاحن خاصة تعمل بطاقة 1285 طن باليوم من أصل 33 مطحنة كانت تعمل في المحافظة والتي بلغت طاقتها الإنتاجية قبل الأزمة 6110 طن يومياً. كما خرجت عن الخدمة الكثير من معامل البرغل والعدس ومنشآت تصنيع القطر الصناعي والحلويات المختلفة وكانت خسائر الأخيرة قد تجاوزت 2800 مليون ليرة سورية. إضافة للمنشآت المذكورة، تضررت العديد من منشآت تصنيع زيت الزيتون والزيوت النباتية، ومنشآت الألبان والأجبان وغيرها.

وكانت أهم المعوقات التي واجهت قطاع التصنيع الزراعي خلال الأزمة خروج عدد كبير من المعامل عن الخدمة بسبب سيطرة المسلحين عليها وتعرضها للدمار والتخريب ونهب المعدات التي تقدر بالمليارات، وخسارة المادة الأولية الزراعية بسبب عدم قدرة المزارعين على الوصول لأراضيهم في المناطق الساخنة، وعدم القدرة على نقل المواد الأولية للمعامل ونقل المنتجات إلى الأسواق وارتفاع أجور النقل، إضافة لقلّة توفر اليد العاملة بسبب الهجرة والنزوح الداخلي، وارتفاع أسعار مصادر الطاقة وصعوبة تأمينها، وصعوبة تأمين المواد المستوردة اللازمة للتصنيع الزراعي بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على القطر.

أما قبل الأزمة فقد عانت الصناعات الزراعية من عدد من المعوقات مثل ارتفاع تكاليف الإنتاج، ضعف التكامل والتخطيط بين القطاع العام والخاص، ضعف القدرة التسويقية والتنظيمية للمنتجين، عدم وجود تجمعات لمراكز الفرز والتوضيب والتجميع والشحن، عدم وجود مراكز متخصصة بالمواصفات لإعطاء الشهادات اللازمة للتصدير، ضعف البنية التحتية للمراكز الحدودية، ضعف التصدير للمنتجات الأولية الزراعية والمصنعة منها وضعف الترويج في الأسواق الخارجية، ونقص الزيارات الاستكشافية للأسواق الخارجية، والحاجة لتفعيل البنود الخاصة بالتسويق في الاتفاقيات الثنائية.

وبالنتيجة هناك مجموعة من المقترحات اللازمة لتطوير قطاع التصنيع الزراعي نذكر منها: الاستمرار بدعم الانتاج الزراعي لتأمين المنتجات اللازمة للتصنيع وزيادة حجم الدعم المقدم لصندوق الدعم الزراعي، إعادة تأهيل المنشآت المتضررة، دعم أسعار الطاقة للصناعات الغذائية والزراعية ومعاملة الورشات الصغيرة بتسعيرة قريبة من المنزلية، إقامة مراكز تجميع للمنتجات الزراعية في مواقع تمركز الإنتاج، إقامة اتحادات نوعية للمنتجين والمصنعين، تشجيع الصناعات المنزلية والريفية وتشكيل اتحادات للترويج لمثل هذه المنتجات وإيجاد أسواق لها، إنشاء مراكز خبرة وجودة ومطابقة ومصادقة من أجل منح الشهادات اللازمة للتصدير، تعديل المواصفات السورية وتأهيل وتفعيل واعتماد إلزامية شعار "صنع في سوريا"، تعديل النظام الضريبي على الصناعات الزراعية كاستبدال ضريبة الأرباح بالائتمان الضريبي و / أو تقديم الحسم الديناميكي للصناعات الغذائية التي تعتمد على منتجات زراعية مختلفة وبواقع 7 نقاط لتصبح 15% وللصناعات الغذائية بواقع 5 نقاط لتصبح 17%، توجيه القطاع الخاص لبيان حاجته من السلع الزراعية كما ونوعاً والتي يحتاجها في عملية التصنيع من أجل لحظها في الخطط الزراعية، إضافة إلى تفعيل مفهوم العقود المسبقة، وأخيراً تقديم التمويل والدعم المالي لإعادة تأهيل المؤسسة العامة للمباعر نظراً لمساهمتها في تأمين الحليب الطازج للمنشآت التصنيعية والمتوقفة عن العمل حالياً.

التصنيع الزراعي

1. المقدمة

يعتبر القطاع الزراعي في سورية قطاعاً حيوياً وهاماً للقطاعات الاقتصادية الأخرى، ومحركاً ومولداً للعديد من الصناعات الزراعية، كصناعة الأغذية والأعلاف والجلود والزيوت والصابون، والأخشاب والورق وغيرها من الصناعات التي تشكل المنتجات الزراعية مدخلات أساسية لها. ومن جهة أخرى يعمل التصنيع الزراعي على حفظ الكميات الفائضة من المنتجات الزراعية، وإطالة فترة صلاحيتها، وخصوصاً تلك المنتجات السريعة التلف، ويحولها إلى منتجات جديدة مصنعة مع المحافظة على خواصها الفيزيائية والكيميائية، وحمايتها من الفساد ومنع تدهور قيمتها الغذائية وبالتالي يساهم في تحقيق الأمن الغذائي، وهذا يؤدي لزيادة الطلب على تلك المنتجات في الأسواق الداخلية والخارجية، كما يوفر التصنيع الزراعي للمزارعين فرص تصريف وتصدير إنتاجهم، ويجنبهم أزمات زيادة الإنتاج وانخفاض الأسعار، مما يحفز على زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، ويعزز الأمن الغذائي، ويزيد حجم الصادرات والقيمة المضافة.

حرصت الدولة على تشجيع التوسع في الصناعات الزراعية لزيادة القيمة المضافة، وشجعت القطاع الخاص للدخول فيه عن طريق تقديم الحوافز التشجيعية وإزالة العوائق أمامه. وقد اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات بهدف تطوير قطاع الصناعات الزراعية منها على سبيل المثال:

- حصول الصناعات الزراعية على نصيب متميز من الإنفاق على الصناعات التحويلية؛
- وضع العديد من الخطط والبرامج لتنمية الزراعة وتحقيق فائض في الإنتاج الزراعي ليسهم في تطوير الصناعات الزراعية؛
- خفض التعرفة الجمركية على المستوردات من المواد الخام اللازمة للصناعات الزراعية؛
- خفض أجور النقل بالسكك الحديدية للصناعة المحلية؛
- منح قروض بفوائد مخفضة لمشاريع التصنيع الزراعي.

تتمتع سوريا بميزة تنوع إنتاجها الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، مما يعزز الوضع التنافسي للصناعات الزراعية، وأهم هذه المنتجات: القطن والقمح ولحوم الأغنام والدواجن والخضار والفاكهة بأنواعها، حيث تتمتع تلك المنتجات بفائض تصديري متنامي نتيجة عملية التصنيع الزراعي.

حقق قطاع الصناعات الزراعية خلال العقود الثلاثة الماضية تطوراً متصاعداً واضحاً، وأصبح ركيزة قوية للاقتصاد الوطني ومورداً هاماً من موارد الدخل القومي، نظراً لمساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي الصناعي والناتج المحلي للصناعات التحويلية. لذلك تهدف استراتيجية الحكومة الحالية الموثقة في الخطة الخمسية العاشرة والخطة الخمسية الحادية عشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى تطوير هذا القطاع على أسس تنافسية موجهة نحو اقتصاد السوق المفتوح وكذلك على أسس فعالة بيئياً واجتماعياً، لتحسين مستويات المعيشة وتعزيز وضع الأمن الغذائي.

يتكون قطاع التصنيع الزراعي في سوريا من أربعة قطاعات فرعية هي: المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، الغزل والنسيج والجلود، الخشب والموبيليا والأثاث، الورق ومنتجاته والطباعة، والتي يساهم في تطويرها كل من القطاعين العام والخاص.

2. الاستراتيجيات والسياسات

تركز إستراتيجية التنمية الزراعية وإستراتيجية تطوير الصناعات التحويلية والخطط الخمسية في سوريا على تنمية التصنيع الزراعي والغذائي بالتوازي مع تنمية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وذلك من أجل تحقيق زيادة في القيمة المضافة وخاصة في الصناعات الريفية. ولتحقيق هذا الهدف سعت الخطة إلى تطوير الصناعات ذات الميزة النسبية ومنحها الأولوية ومعالجة المشاكل البنوية وتحقيق كافة شروط نمو القطاع.

هدفت الخطتين الخمسيتين العاشرة (2006-2010) والحادية عشرة (2011-2015) إلى زيادة مساهمة قطاع التصنيع الزراعي في الاقتصاد السوري ورفع مساهمته في الناتج المحلي وخلق فرص العمل وزيادة إنتاجيتها وتقوية البنية الهيكلية للصناعة التحويلية. وعموماً زيادة المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولتحقيق هذه الغاية كانت الخطة قد هدفت إلى:

- تحقيق معدل نمو سنوي وسطي بحدود 15% على مدى سنوات الخطة الخمسية العاشرة؛ وتحقيق معدل نمو وسطي بحدود 19% على مدى سنوات الخطة الخمسية الحادية عشرة؛
- رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي؛
- التوسع في التشغيل وخلق وظائف جديدة ذات مهارات عالية؛
- تطوير قوة عمل صناعية ذات قدرات مهنية ومهارية وتعليمية عالية ورفع إنتاجية قوة العمل في الصناعة التحويلية بنسبة 10% سنوياً؛
- زيادة مساهمة القطاع في تحقيق التوازن التدريجي بين تصدير واستيراد السلع المصنعة وذلك للحد من العجز التجاري، وتحقيق توازن في بنية التجارة الخارجية من حيث زيادة السلع المصدرة ذات القيمة المضافة العالية من جهة وتخفيف المستوردات من المواد ومستلزمات الإنتاج المصنعة ونصف المصنعة؛
- تحقيق تقدم ملموس في تطوير البنية الهيكلية للصناعة التحويلية لزيادة ترابطها الداخلي وترابطها مع قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، وتحقيق تنوع في القاعدة الإنتاجية والمنتجات وفق حسابات الاحتياجات الوطنية وتوقعات السوق؛
- تعميق الإنتاج المتوجه نحو التصدير وجذب وتحفيز الصناعات الزراعية وتطوير منتجات مبتكرة تستطيع من خلالها أن تجد موضعها في التجارة العالمية؛
- تأسيس روابط شراكة فاعلة بين القطاع العام والخاص والالتزام بآليات تطبيقية من أجل توجيه مستقبل الاستثمارات التي يوظفها القطاع الخاص وتوفير البنية التحتية والخدمات المساندة الضرورية؛
- زيادة نسبة الاستثمارات الخارجية المباشرة؛
- خلق شراكات إستراتيجية بين مؤسسات القطاع فيما بينها من جهة وبينها وبين المؤسسات الأخرى في البلدان الأجنبية من جهة ثانية بما يعزز قدرة القطاع الإنتاجية والتصديرية؛
- تحسين مستوى القدرات الإدارية والتقنية للمنشآت الصناعية السورية العامة والخاصة؛

- تبني قياسات ومواصفات ذات مستوى دولي للمنتج الصناعي السوري، وتزويد المنشآت بالمعلومات حول الأسواق والمعدات والمنتجات واحتمالاتها وفرصها وبدائلها، وبأسس التحكم النوعية والإرتفاع بالإنتاجية وبأساليب التسيير والإدارة والتطوير التقني المستمر على مستوى المنشأة؛

- تطوير البنية التحتية والخدمات المساندة الضرورية.

تجلت الأهداف النوعية لتطوير قطاع التصنيع الزراعي كما هو مرسوم بالخطة الخمسية الحادية عشر على:

- بناء قطاع صناعي متطور، يشكل قاعدة مئينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ذو قدرة تنافسية عالية قائمة على أساس الابتكار والإبداع والتنوع؛

- قادر على الإسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتحسين ميزان المدفوعات؛

- يساهم في رفع مستويات المعيشة للعاملين في القطاع؛

- يحافظ على البيئة ويأخذ بالاعتبار ضرورة استدامتها ويقلل من التلوث إلى أقصى حدود ممكنة؛

- ينتج سلع ذات قيمة مضافة عالية كي تعوض نزوب الموارد الطبيعية والعوائد التي تولدها؛

- يعتمد على توظيف وتطوير المهارات والتقنيات الحديثة ويستند على الإدارة الفاعلة للموارد وإنتاج سلع ذات نوعية عالية وبمواصفات دولية؛

- يساهم في تنمية المناطق الأقل نمواً بإقامة معامل تصنيع في أماكن إنتاج المنتجات الأولية.

منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، تم تطبيق إصلاحات اقتصادية جديدة بهدف تحسين البيئة الاقتصادية وجذب رأس المال الأجنبي. لذلك جاء المرسوم رقم 10 لعام 1986 الخاص بتأسيس شركات القطاع المشترك، ثم قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 المعدل بالمرسوم رقم 7 لعام 2000 والمستبدل بالمرسوم رقم 8 لعام 2007 الخاص بقانون الاستثمار الجديد، والمرسوم رقم 9 لعام 2007 حول إحداث الهيئة العامة للاستثمار.

إضافة إلى ذلك، تم اعتماد آلية السوق الاجتماعي والاهتمام بإقامة المناطق الحرة في المحافظات والمناطق الحدودية، وكذلك سعت الحكومة إلى إعطاء الأولوية للصناعات القائمة على المواد الأولية المتوفرة محلياً مثل تصنيع القطن وغزوله وتصنيع القمح السوري، وعملت الحكومة أيضاً على وضع برامج خاصة لإعادة تأهيل الشركات العامة التي تعاني من مشكلات هيكلية وتنظيمية والتي يمكن إصلاحها، لجعلها تعمل وفق آلية السوق.

كما تم إصدار مجموعة من القوانين الداعمة لقطاع التصنيع الزراعي في عام 2006 مثل قانون المنافسة وإنشاء هيئة المنافسة ومنع الاحتكار في وزارة الاقتصاد، وقانون حماية الاقتصاد الوطني من الممارسات الضارة وإنشاء مؤسساتها في وزارة الاقتصاد، واستكمال إصدار قوانين حماية الملكية الفكرية الصناعية والتجارية وتطوير مؤسساتها، وإطلاق برنامج لتطوير تشريعات ومؤسسات المواصفات والمقاييس ورفع الجودة، كما تم وضع خطة عمل لتنمية الصادرات الصناعية بالتعاون بين وزارة الصناعة ووزارة الاقتصاد وغرف الصناعة، تهدف إلى تحسين نوعية الصادرات وخفض كلفتها وزيادة قيمتها، وخاصة

الصادرات ذات القيمة المضافة الأعلى، وزيادة مساهمتها في خلق فرص العمل وزيادة الإيرادات من العملات الصعبة. كما شجعت الحكومة على قيام شركات متخصصة في التصدير خلال عام 2006 بالتعاون بين وزارتي الصناعة والاقتصاد من قبل مستثمرين من القطاع الخاص، أو من قبل مجموعات من الشركات الصناعية، أو من قبل غرف الصناعة أو بمبادرة من الحكومة ومشاركة القطاع الخاص.

إضافة إلى ذلك، عملت الحكومة على تطوير عمل المصارف السورية لتشجيعها على تمويل الصادرات، وتأسيس صندوق لضمان الصادرات ومساهمة القطاع الخاص أو شركات التأمين والمصارف في تمويل هذا الصندوق. وإنشاء هيئة تنمية الصادرات بمشاركة غرف التجارة والصناعة والسياحة والزراعة ووزارات الاقتصاد والصناعة والسياحة.

تميز الاقتصاد السوري خلال سنوات ما قبل الأزمة بالاستقرار بشكل عام نظراً لتوفر الموارد اللازمة لدعم التصنيع الزراعي، ولتكامل الاقتصاد مع الاقتصاد العالمي على المستويين الإقليمي والعالمي خاصة مع الدول العربية ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والدول المجاورة ودول البحر الأبيض المتوسط، وكان يتم العمل على تعزيز هذا التكامل من خلال توقيع المزيد من الاتفاقيات الثنائية، وتعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. كما أصبحت سورية عضواً مراقباً في منظمة التجارة العالمية. وإضافة إلى ذلك أعطت الحكومة في سوريا أهمية كبيرة للإصلاح الإداري على مستوى المؤسسات لتحسين الأداء الاقتصادي بشكل عام والمؤسساتي بشكل خاص.

في تموز 2002، اشتركت سوريا بشكل رسمي في منظمة ستوكهولم (تأسست عام 1967) لحماية حقوق الملكية. وفي أيار عام 2004 أصبحت عضواً في المنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية. وفي عام 2005 تم تأسيس الاتحاد السوري لحماية حقوق الملكية بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي أصبح عضواً مراقباً في المنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية في عام 2006. يهدف الاتحاد إلى زيادة الوعي ودعم تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بحقوق الملكية، ومن ضمن أنشطته إصدار نشرة ربعية، وضع مؤشر جغرافي لحماية الصناعة الوطنية، وتقييم تطبيق حقوق الملكية في المنشآت العامة والخاصة بالتعاون مع وزارة الصناعة.

على مدى ثلاث عقود حاولت الحكومة تأسيس القاعدة العلمية وإدخال التقانات الحديثة على شكل آلات حديثة وتقانات متقدمة وخبرات علمية. ولكن هذه الأنشطة لم تترافق بالاستثمارات المطلوبة. حيث أن الإنفاق المالي على البحث والتطوير لم يتجاوز 0.18% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما النسبة الموصى بها عالمياً هي على الأقل 1% من الناتج المحلي الإجمالي، وتبلغ هذه النسبة في الدول المتقدمة حوالي 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي (الخطة الخمسية العاشرة). وتحاول الحكومة تحسين أداء البحث والتطوير من خلال تشجيع الجامعات والقطاع الخاص في هذا المجال، ومن خلال تنسيق جهود كافة الجهات ذات العلاقة.

تساعد الحكومة في توفير كافة الخدمات اللازمة للتصنيع الزراعي من مياه وكهرباء وطاقة ووسائل نقل وخدمات التخزين، والخدمات الصحية، والتأهيل والتدريب، وتحسين نوعية المدخلات المخصصة للتصنيع، وبناء المناطق الصناعية، وتأسيس المناطق التجارية الحرة، والبنوك الخاصة، ووسائل الاتصالات، والطرق. كما تسعى الحكومة إلى زيادة عدد الجامعات الحكومية والخاصة في المحافظات المختلفة. وإضافة إلى ذلك، تمتلك وزارة الصناعة العديد من المنشآت التعليمية والتدريبية في المحافظات المختلفة.

3. البيئة المشجعة والممكنة للتصنيع الزراعي

بشكل عام، تركز البيئة المشجعة والممكنة للتصنيع الزراعي على تحسين أربعة محاور أساسية:

- استراتيجية المنشآت ووضعها التنافسي: يركز هذا المحور على الأسس التي تشجع الاستثمار وتضمن التحسين المستدام للأداء، وعلى أنظمة التشجيع للمؤسسات، وعلى الوضع التنافسي الحر بين المنشآت؛
- عوامل الإنتاج: يضمن المحور الثاني توفر مدخلات متخصصة وعالية الجودة للمنشآت: الموارد البشرية، الموارد المالية، الموارد الطبيعية، والبنية المادية والإدارية والمعلوماتية والعلمية والتقنية؛
- عوامل الطلب: يدرس المحور الثالث طلبات الزبائن المتزايدة، احتياجات المستهلكين المحليين، والطلب المحلي غير الطبيعي لشرائح خاصة من المجتمع والذي يمكن تغطيته من المصادر المحلية والأجنبية؛
- وأخيراً، الخدمات الداعمة: ويتفحص هذا المحور إمكانية الوصول إلى الموردين والمنشآت في الصناعات ذات العلاقة، ووجود المجمعات الصناعية بدل المنشآت الفردية.

وفيما يخص البيئة المشجعة والممكنة للتصنيع الزراعي، يجب الانتباه إلى: الترابطات المهنية، الخدمات الداعمة، تسهيلات بيئة الاستثمار، الخدمات المالية، البحث والتطوير، المواصفات والتشريعات، السياسات التجارية، البنية التحتية، الملكية وحقوق الملكية.

الحاجة إلى تطبيق نماذج مهنية فعالة لإشراك صغار المنتجين

لمواجهة التحديات التي تعترض قطاع التصنيع الزراعي وبسبب الحاجة إلى تطويره ليحقق معدلات نمو جيدة وبالتالي يساهم في تحسين أوضاع صغار المزارعين والمجتمع الريفي، هناك حاجة لتطبيق سياسات وبرامج ونماذج مهنية مناسبة. ويقصد هنا بالنماذج التشاركية تلك النماذج التي لا تستثني صغار المزارعين والتي تأخذ بعين الاعتبار احتياجات وأصوات هؤلاء المتعاملين في المناطق الريفية. ومهما كانت طبيعة هذه النماذج يجب أن تراعي مجموعة من عوامل النجاح مثل:

- إيجاد حوافز للمزارعين لإنتاج الكمية والنوعية المناسبة من المواد الخام اللازمة للصناعة الزراعية وتقديمها وفق عقود مبرمة مسبقاً بدلاً من بيعها في أسواق أخرى؛
- تقديم المدخلات الزراعية والتقنية المطلوبة وتوضيح التكاليف والمخاطر ومن يستطيع تحملها؛
- تأمين الوصول لتقنيات المعالجة والتصنيع ذات النوعية الجيدة؛
- الإنتباه إلى تغيرات طلب المستهلك من خلال مسوحات السوق الفعالة؛
- جذب الاستثمار لهذا القطاع (رؤوس الأموال الاستثمارية)؛
- والانتباه لقضايا الملكية، والادارة، ومراقبة النوعية.

يواجه المزارعون الصغار، الذين يشكلون حجر الأساس للعرض العالمي للغذاء، أسواق متجددة باستمرار. وفي هذا السياق، تتعرض الأسواق المحلية لتغيرات سريعة ولكن بشكل غير متوازن وتعتمد أسواق التصدير المولدة للقيمة العالية بشكل رئيسي على الموردين الكبار. وتخضع هذه التغيرات لجدل كبير في السياسات خاصة فيما يتعلق بالفرص التي تواجه صغار

المزارعين والفقراء في الريف والفجوة الدخلية المتزايدة بين السكان الريفيين والحضر. لذلك يجب التركيز على تطوير قطاع الزراعة والأنشطة غير الزراعية في الريف لتضييق الفرق بين سكان الريف والمدينة. ولهذا الغرض يولد تحديث الأسواق فرص اقتصادية جديدة ومتزايدة للمنتجين والمستهلكين والمصنعين والمتعاملين الآخرين في سلسلة الغذاء. وتتمثل بعض هذه الفرص في زيادة الحصول على الخدمات وتحسين إمكانية المزارعين لاستغلال مواردهم بشكل أفضل وزيادة العائد منها، حيث أن دخول متعاملين جدد في سلسلة الغذاء يزيد المنافسة على الإنتاج الزراعي وبالتالي إيرادات هذا القطاع.

يساعد تطبيق مفهوم "إدارة سلسلة العرض" على تحديث السلاسل الغذائية والشبكات المرتبطة بها لتسهيل دخول المنتجين من الدول النامية إلى الأسواق المحلية والإقليمية وأسواق التصدير. كما أن تطبيق هذا المفهوم يحدث تغييرات في أنظمة الغذاء والتي تزيد من قدرة منشآت التصنيع الزراعي على المنافسة سواء كانت هذه المنشآت صغيرة أو كبيرة لأنه يجب عليها أن تزيد من قدرتها البحثية لخفض التكاليف وأن تكون أكثر مرونة لتلبية احتياجات المستهلكين.

تعرف "سلسلة القيمة أو سلسلة العرض" على أنها سلسلة من الأنشطة الفيزيائية وعمليات اتخاذ القرار التي ترتبط بتدفقات مادية ومعلوماتية ونقدية وميزات تتخلل الحدود التنظيمية. ومن خلال هذا التعريف لا تتضمن سلسلة العرض فقط المنتجين والموردين المرتبطين بهم بل تشمل أيضا المصنعين والنقل والتخزين وتجار الجملة وتجار المفرق وموردي الخدمات والمستهلكين. لذلك يتضمن تحليل سلسلة القيمة أربعة أجزاء رئيسية وهي النواحي التكنولوجية والتوزيعية (توزيع القيمة المضافة) والتجارة الخارجية والمؤسسات. وبالتالي تعرف إدارة سلسلة العرض على أنها التخطيط المتكامل والتطبيق والتنسيق والمراقبة لجميع العمليات المهنية والأنشطة الضرورية لإنتاج وتوريد منتجات تلبية احتياجات السوق بأفضل كفاءة ممكنة (الفاو).

في شبكة سلسلة عرض الغذاء تنسق عدة شركات بشكل استراتيجي في مهنة واحدة أو عدة مهنة ولكن تحتفظ باستقلالها الذاتي. لذلك يمكن أن تتضمن شبكة سلسلة العرض عدة سلاسل سلعية أو عدة عمليات مهنية تنفذ بشكل متوازي أو متتالي زمنيا. وبالمختصر، يمكن أن يكون المتعاملين في السلسلة مشتركين في سلاسل وشبكات عرض مختلفة وفي عمليات مهنية مختلفة تتغير عبر الزمن والتي تتطلب علاقات رأسية وأفقية متغيرة مع الزمن.

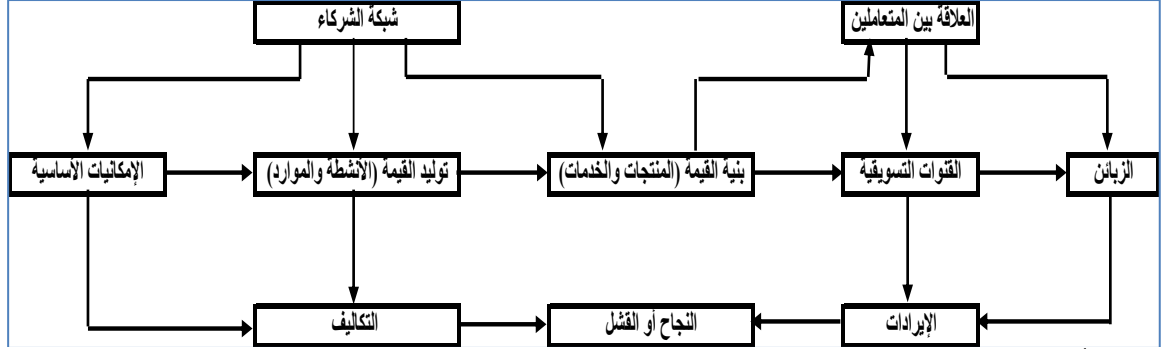
تعريف النموذج المهني

يمثل النموذج المهني الطريقة التي تخلق وتكتسب من خلالها المهنة القيمة في إطار شبكة تسويقية من المنتجين والموردين والزبائن (مخطط 1)، أي ما تقوم به الشركة وكيفية حصولها على النقود من خلال ممارسة أنشطتها. في أسواق الغذاء الحديثة، يعتمد تنوع الأسواق على ضمان الزبائن، مواصفات عالية للغذاء وسلامته، توفر المنتج على مدار العام، والأسعار المنخفضة في بعض الأحيان التي يحصل المستهلكين عليها من خلال بعض العلامات التجارية. وبناءً عليه، هناك العديد من النماذج المهنية التي يمكن تطبيقها (جدول 1). هذه النماذج مطبقة في سوريا ولكن تحتاج إلى تشجيع من قبل الحكومة وتأمين الخدمات والتمويل اللازم لتعمل بكفاءة. فيما يخص نماذج المنتجين، يعمل المزارعين ضمن تعاونيات¹ أو بالتعاون مع الغرف الزراعية

¹ تعاونيات إنتاجية وتسويقية ومتعددة الأغراض.

لتركيز العرض وللدخول إلى أسواق جديدة. وتطبق نماذج المشتريين في مجال صناعة الألبان والكونسروة. ويعتبر نموذج الوسطاء الأكثر تطبيقاً في سوريا.

مخطط 1: البنية الأساسية للنموذج المهني



المصدر: أوسترولدر (2006).

جدول 1: أنواع النماذج المهنية وأهدافها

الأهداف	متبني النموذج	النوع
<ul style="list-style-type: none"> دخول أسواق جديدة الحصول على أسعار أعلى تثبيت الوضع السوقي الحصول على عرض أعلى ضمان العرض 	<ul style="list-style-type: none"> المنتجين الصغار أنفسهم المزارعين الكبار المصنعين المصدرين تجار التجزئة 	<p>نماذج المنتجين</p> <p>نماذج المشتريين</p>
<ul style="list-style-type: none"> توريد لشريحة خاصة من الزبائن تشجيع بعض الأسواق التطوير الإقليمي 	<ul style="list-style-type: none"> التجار، تجار الجملة، متعاملين تقليديين آخرين في السوق المنظمات غير الحكومية ومتعاملين آخرين 	نماذج الوسطاء

المصدر: الفاو ويونيدو (2009).

ويمكن أن تقوم الدولة بدور فعال في تبني وتشجيع تطبيق النماذج، حيث أنه يجب على المتعاملين في السلسلة القيام بعدة أعمال لكي يتمكنوا من العمل بنجاح مع صغار المنتجين. ومن الضروري مساعدة صغار المنتجين ووضع الأولويات لمشاركة القطاع العام.

حسب مفهوم النموذج المهني، يحتاج صغار المزارعين زيادة في التأهيل والتدريب (ليتمكنوا من المشاركة في الأسواق الحديثة المتغيرة والمربحة) في المجالات التالية: تنسيق السلع والخدمات في السوق؛ التمويل؛ تطوير الامكانيات الادارية المتخصصة. ولتطوير هذه المهارات يجب تقديم الدعم الفعال وتمكين التعامل مع المتعاملين الآخرين وتهيئة البيئة التسويقية المناسبة.

يمكن أن يكون الدعم في المجال التقني والإداري والتمويلي والذي يمكن أن يقدم من قبل القطاعين الخاص والعام. وتهدف هذه الخدمات إلى إزالة نقاط الاختناق التي تؤدي إلى عدم مشاركة صغار المنتجين، وضمان الاستمرارية مع الزمن، وزيادة المرونة لتلبية متطلبات الزبائن، وتسهيل التوريد الأقرب للزبائن. ويعتبر التمويل من الأمور الهامة جداً للمزارعين لكي يتمكنوا من الوصول إلى الأسواق المتغيرة ولضمان استمرارية مشاركتهم. وينصح أن توضع مسؤولية تشاركية بين المشتريين والمنتجين لتجنب فسخ العقود واستمرارية العلاقة في حالة التقلبات السعرية. ونواحي أخرى هامة يمكن أن تكمن في تحسين المشتريات الأساسية والمواصفات والجهود التعاونية للمشاركين.

يعتبر دور القطاع العام هام جدا في تسهيل التعاون بين صغار المنتجين والمهمن من خلال رسم سياسات فعالة في مجال البنية التحتية والتمويل والخدمات الداعمة، وتعتبر الحكومة السورية فعالة في تقديم مثل هذه الخدمات لخلق البيئة المناسبة . يمكن أن تتضمن على سبيل المثال الاستثمار في الأسواق التقليدية وأسواق الجملة لتحديثها وتطوير شبكة مبيعاتها لتكون منطلق لصغار المنتجين لزيادة امكاناتهم وللوصول إلى الأسواق الحديثة. حيث يوجد عدة مشاريع في الخطة الخمسية العاشرة والحادية عشرة لتحديث أسواق الجملة السورية وتنظيم عملية المبيعات فيها. وإضافة إلى ذلك، على القطاع العام أن يسهل النهج والتعليم التشاركي على طول السلسلة السلعية من خلال خلق التعاون بين المزارعين المدربين والمنظمين والمهمن الناجحة والبرامج الحكومية، وتسهيل الحوار، وتبادل المعلومات.

4. دور التصنيع الزراعي في الاقتصاد الوطني

كانت الصناعة التحويلية المحرك الأساسي للتنمية في العديد من الدول النامية، وستبقى الأداة الأكثر فاعلية في تحويل الاقتصاد من نشاطات ذات قيمة مضافة منخفضة إلى تلك التي تحقق معدلات نمو سريعة وتوفر امكانية متزايدة للتنمية المستدامة. وفي عالم يشهد مزيداً من الانفتاح، وتقليصاً للمسافات الاقتصادية، وبالشكل الذي يفرض على الاقتصادات دخول معركة التنافس الحاد واقتحام ميدان التصدير بهدف تحقيق معدلات عالية من النمو، فإن الصناعة التحويلية خاصة الصناعة المختصة بالتصنيع الزراعي تشكل المصدر الأساسي للميزات التنافسية الديناميكية، ولامتلاك القدرات الانتاجية، والإرتقاء بالمنتج المحلي إلى المستوى العالمي. وتتميز الصناعة السورية عن الصناعات الأخرى في المنطقة بقدورها وتعدد أنشطتها وريادتها وكانت المثل والقوة للصناعات في الدول الأخرى من المنطقة، حيث ساهم الصناعيون السوريون وبشكل كبير في نشر الصناعة في الدول العربية من المغرب إلى تونس ولبنان والأردن، وحتى إلى جنوب تركيا.

شكلت الصناعات الزراعية، ومنها الصناعات الريفية، رديفاً أساسياً للإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي الوطني وتشغيل اليد العاملة وتوليد الدخل، وبالتالي ساهمت بشكل فعال في تخفيف الفقر وتحقيق التنمية الريفية المستدامة. وتحظى سورية بميزة تنوع إنتاجها الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، الأمر الذي يسهم في خلق فرص لإنتاج متنوع من الصناعات الزراعية ويعزز الوضع التنافسي لها.

انعكس التطور في إنتاج الصناعات الزراعية خلال الفترة المدروسة 2002-2011 (الجدول 2) على الزيادة في قيمة إنتاج التصنيع الزراعي وعلى التغيير في حصته من الإنتاج المحلي الإجمالي والإنتاج المحلي الصناعي والإنتاج المحلي للصناعات التحويلية بالأسعار الجارية. فقد ازداد الإنتاج المحلي الإجمالي للتصنيع الزراعي بالأسعار الجارية من 190 مليار ل.س في عام 2002 إلى 303 مليار ل.س في عام 2011، وبهذا انخفضت حصته بين العاميين على التوالي من 11% إلى 6.8% في الإنتاج المحلي الإجمالي، ومن 31.3% إلى 17.3% في الإنتاج المحلي الصناعي، ومن 51.7% إلى 34.7% في الإنتاج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية.

جدول 2: مساهمة التصنيع الزراعي في الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2002-2011 (مليون ليرة سورية)

البيان	2002	2005	2008	2009	*2010	*2011	م.ن.س.%
الإنتاج المحلي الإجمالي	1737054	2654585	4161909	4330180	4937362	4476484	11.1
الإنتاج المحلي الإجمالي الصناعي	608748	1056318	1735181	1582346	1927428	1748318	12.4
الإنتاج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية	368257	575584	910432	794479	915469	873460	10.1
الإنتاج المحلي الإجمالي للصناعات الزراعية	190304	253141	261156	307672	340007	302945	5.3
% التصنيع الزراعي في الإنتاج المحلي الإجمالي	11.0	9.5	6.3	7.1	6.9	6.8	5.2-
% التصنيع الزراعي الإنتاج المحلي الإجمالي الصناعي	31.3	24.0	15.1	19.4	17.6	17.3	6.3-
% التصنيع الزراعي في الإنتاج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية	51.7	44.0	28.7	38.7	37.1	34.7	4.3-

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء؛ * : أرقام تقديرية

ويلاحظ من الجدول 2 زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي للتصنيع الزراعي بنسبة جيدة بين الفترتين نتيجة زيادة إنتاج فروعها المختلفة وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ 5.3%، ولكن مساهمته في المؤشرات الإجمالية انخفضت بشكل ملحوظ بين الفترتين

نظراً لزيادة هذه المؤشرات بوتيرة أعلى من الزيادة الحاصلة في مؤشر التصنيع الزراعي. فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي زيادة من 1737 في 2002 إلى 4476 مليار ليرة سورية في 2011 بمعدل نمو سنوي 11.1%. كما ازداد الإنتاج المحلي الإجمالي الصناعي من 609 مليار في 2002 إلى 1748 مليار ليرة سورية في 2011 محققاً معدل نمو سنوي 12.4%. إضافة إلى ذلك، حقق الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية معدل نمو سنوي 10.1% حيث ارتفعت قيمته بالأسعار الجارية من 368 مليار في 2002 إلى 874 مليار ليرة سورية في 2011.

ارتفعت مساهمة التصنيع الزراعي في التجارة السورية من 37.3% في 2002 إلى 65.8% في 2008 ثم انخفضت تدريجياً لتصل إلى 56.9% في 2012 (الجدول 3).

جدول 3: مساهمة الصناعة الزراعية في التجارة السورية 2002-2012 (مليون ليرة سورية، %)

إجمالي التجارة الزراعية	2012	2011	2010	2009	2008	2005	2002
قيمة المستوردات	186,545	205,668	192,358	186,463	138,294	84,372	48,098
قيمة الصادرات	63,428	95,728	133,182	138,573	189,739	56,651	61,331
قيمة السلع المصنعة المستوردة	121,685	133,410	125,134	108,630	78,896	54,341	32,486
قيمة السلع المصنعة المصدرة	20,607	42,161	63,019	67,622	137,081	20,574	8,313
إجمالي التجارة الزراعية	249,974	301,396	325,539	325,036	328,033	141,023	109,429
إجمالي التجارة الزراعية للسلع المصنعة	142,292	175,571	188,154	176,253	215,976	74,916	40,800
حصة السلع المصنعة من إجمالي التجارة الزراعية %	56.92%	58.25%	57.80%	54.23%	65.84%	53.12%	37.28%
حصة السلع المصنعة المصدرة من إجمالي الصادرات الزراعية %	32.49%	44.04%	47.32%	48.80%	72.25%	36.32%	13.56%
حصة السلع المصنعة المستوردة من إجمالي المستوردات الزراعية %	65.23%	64.87%	65.05%	58.26%	57.05%	64.41%	67.54%

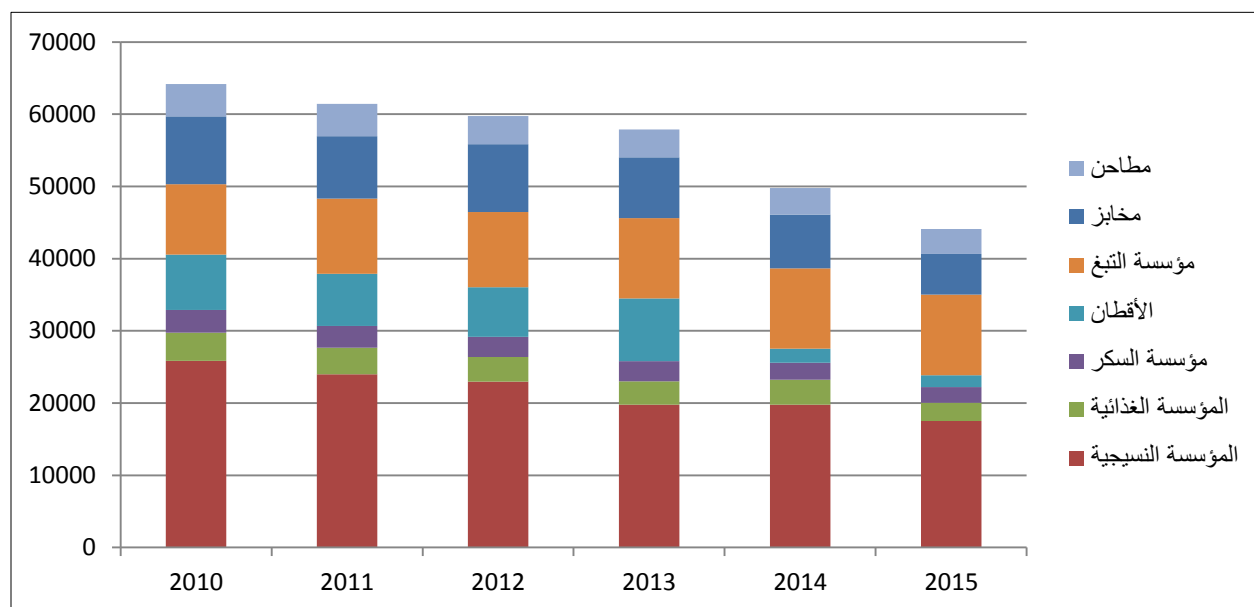
يلاحظ من الجدول أن قيمة السلع المصنعة المستوردة ارتفعت من 32486 مليون ليرة سورية في 2002 إلى 133410 مليون في 2011 ثم انخفضت إلى 121685 مليون في 2012. ولكن مساهمتها من إجمالي المستوردات الزراعية حافظت تقريباً على قيمتها خلال نفس الفترة (بالتوسط 65%). أما حصة السلع المصنعة المصدرة من إجمالي الصادرات الزراعية فقد تحسنت خلال الفترة من 2002 (13.6%) ووصلت لأعلى قيمة في 2008 (72.2%).

5. مساهمة التصنيع الزراعي في العمالة

يعتبر التصنيع الزراعي من أهم القطاعات المستخدمة للعمالة وقد ساهمت بتشغيل عدد لا بأس به من القوة العاملة في القطر ففي عام 2010 بلغ عدد العمال في القطاع العام 64188 عامل. وقد عانى هذا القطاع كغيره خلال سنوات الأزمة السورية حيث تعرض الكثير من المعامل للضرر، وهذا بدوره خفض من عدد العمال المشتغلين وخاصة في القطاع العام كما هو واضح في المخطط 2.

بلغ عدد العاملين في القطاع العام للتصنيع الزراعي 44105 عاملاً في عام 2015، أما في القطاع الخاص فبلغ 44509 عاملاً. ويلاحظ أن عدد العاملين في التصنيع الزراعي بالقطاع العام انخفض من 64188 في عام 2010 إلى 44105 في عام 2015 أي بمعدل نمو سنوي سالب قدره -7.23%.

مخطط 2: عدد المشتغلين في مؤسسات التصنيع الزراعي الحكومية 2010-2015



المصدر: وزارة الصناعة، وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، 2016

إضافة إلى القطاع العام، يساهم القطاع الخاص بتشغيل اليد العاملة وتوليد الدخل فقد بلغ عدد العمال في المنشآت المرخصة (والبالغة 2193 منشأة) 44509 عامل (وزارة الصناعة) (انظر الجدول 16).

جدول 4: عدد المشتغلين في المؤسسات الحكومية خلال سنوات الخطة الخمسية الحادية عشرة (2015/2010)

اسم الجهة	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري	م خ %	م ن س %
المؤسسة النسيجية	21652	17530	25864	3128.04	14.45	-7.48
المؤسسة الغذائية	3369	2537	3889	469.62	13.94	-8.19
مؤسسة السكر	2703	2140	3140	388.02	14.36	-7.38
الأقطان	5666	1670	8656	3045.63	53.75	-26.26
مؤسسة التبغ	10676	9756	11140	566.34	5.30	2.69
الشركة العامة للمخابز	8144	5633	9402	1430.11	17.56	-9.74
الشركة العامة للمطاحن مطاحن	3977	3455	4479	417.72	10.50	-5.06
الإجمالي العالم للمؤسسات والجهات التابعة	56187	44105	64188	7670.10	13.65	-7.23

المصدر: وزارة الصناعة، وزارة التجارة وحماية المستهلك

ويلاحظ أن معدل النمو السنوي لعدد العمال لكامل المؤسسات يأخذ بالتناقص بمعدل سالب ماعدا المؤسسة العامة للتبغ حيث بلغ معدل نموها السنوي 2.69% خلال الفترة 2010-2015. كما يلاحظ أن أكثر المؤسسات التي عانت من نقص حاد في القوى العاملة هي المؤسسة العامة للأقطان حيث بلغ معدل نموها السنوي -26.26% والشركة العامة للمخابز بمعدل نمو سنوي -9.74% خلال الفترة المذكورة (جدول 4).

6. اللاعبون الأساسيون في مجال التصنيع الزراعي – القطاع العام، صناعة زيت الزيتون والعنب

تعتبر سوريا من الدول التي تتمتع بخبرة جيدة في تصنيع المنتجات الغذائية سواء في المؤسسات العامة أو الخاصة أو عبر الصناعات الريفية. وللصناعات الغذائية في سوريا تاريخ طويل وقد تطور ليلبي حاجات الأسواق الخارجية ومن أكثر الصناعات

الغذائية أهمية الخبز ومشتقات الألبان والزيوت النباتية والأغذية المعلبة والمعكرونة والشعيرية وتصنيع العنب والكحول والسكر والحلويات والسمنة والزبدة والفواكه المجففة والبصل المجفف.

1-6 المؤسسة العامة للصناعات الغذائية

تم إحداث المؤسسة العامة للصناعات الغذائية بالمرسوم التشريعي رقم 1849 تاريخ 10/7/1975 بلغت قيمة الإنتاج السلعي الفعلي بالأسعار الجارية الإجمالي للشركات التابعة للمؤسسة لكامل عام 2015 ما قيمته 7746 مليون ل.س أي ما يعادل نصف الرقم الذي قررت الشركة الوصول إليه (15749 مليون ل.س)، أي بمعدل تنفيذ قدره 49%. كما بلغت قيمة المبيعات الإجمالية لكامل عام 2015 ولإجمالي الشركات 7919 مليون ل.س مقابل 15749 مليون ل.س بالمخطط وبمعدل تنفيذ قدره 50%.

ولابد من الإشارة إلى المخزون للإنتاج الجاهز للبيع للعام 2015 حيث بلغت قيمة المخزون الجاهز للبيع والذي تم جرده فعلياً في أول السنة 545 مليون ل.س وبلغ في نهاية العام 364 مليون ل.س والفرق يعتبر إنتاج مسوق.

في نهاية العام 2015، بلغ عدد العمال 2537 عامل وقد كانت المؤسسة قد خططت لتشغيل 3353 عامل (وبمعدل تنفيذ قدره 76%) وهذا الانخفاض بعدد العمال يعود لخروج قسم كبير من منشآت هذا القطاع من الإنتاج.

ومن أهم الصعوبات التي واجهت المؤسسة العامة للصناعات الغذائية في تنفيذ خطتها الإنتاجية والتسويقية ما يلي:

- عدم كفاية مدخلات الإنتاج من الحاصلات الزراعية وخاصة (بذر القطن، البنودرة، الحليب الخام، العنب الطازج، والبصل الطازج)؛
- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وخاصة ذات المنشأ الخارجي (حليب بودرة، سمنة، زبدة، مواد تعبئة وتغليف،.....الخ)؛
- ارتفاع أسعار المحروقات الأمر الذي أثر على تكلفة المنتج؛
- انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة والذي انعكس سلباً على تشغيل الخطوط الإنتاجية بالشكل الاقتصادي؛
- عدم التمكن من إيصال المنتجات لكافة المحافظات بسبب الظروف الحالية وخاصة المناطق الشمالية (حلب، دير الزور، الحسكة)؛
- تم وضع خطة إنتاجية للشركات الواقعة في المناطق الساخنة كزيوت حلب ولم تتمكن من تشغيل خطوطها الإنتاجية في معمل النيرب وذلك لعدم التمكن من الوصول للمعمل وتشغيل خطوطه باعتبار أن استخلاص بذر القطن يعتمد على مادة الهكسان.

تقوم المؤسسة العامة للصناعات الغذائية بشراء المنتجات الزراعية لتكون مدخلات للعملية التصنيعية، ويبين الجدول 5 المنتجات الزراعية المستخدمة خلال الفترة 2011-2015.

جدول 5: كميات المستلزمات الزراعية لشركات المؤسسة العامة للصناعات الغذائية من عام 2011 حتى 2015

البيان	الوحدات	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري	م خ %	م ن س %
بذر القطن	طن	58007.5	2840	197088	82236.38	7141.7	45.6-
بندورة	طن	72652.6	1604	4190	5932.5	635.1	12.1
مشمش	طن	146.33	1	400	144.11	98.48	37.1
بازلاء	طن	7115.1	8	292	118.61	102.99	58.9
خضار وفواكه لكونسروة متنوعة	طن	97.33	36	247	81.49	83.73	43.2
خضار وفواكه لمربيات متنوعة	طن	7221.6	7	565	268.43	10121.	139.6
حليب خام	ألف ليتر	11195.5	1633	22322	8589.45	76.72	40.7-
عنب طازج	طن	10901.17	2123	19694	6941.02	63.67	31.3-
حب يانسون	طن	258.33	20	372	127.34	49.29	2.8-
بصل طازج للتجفيف	طن	7704.6	0	4222	41723.1	244.53	100-
قمح	طن	7594.6	5	1139	437.71	173.6	13.3-

المصدر: وزارة الصناعة

بشكل عام، لم تكن معدلات النمو السنوية لكمية المنتجات الزراعية المستجرة من قبل المؤسسة تحقق الغايات المرجوة من التصنيع الزراعي. ولكن هناك معدلات نمو سنوية ايجابية لكل من محاصيل البندورة، المشمش، البازيلاء، والخضار والفواكه المتنوعة المستخدمة لصناعة الكونسروة والمربيات (الجدول 5).

وبالمقابل كانت هناك معدلات نمو سلبية للمحاصيل الأخرى، حيث بلغت كمية بذر القطن المستخدمة في التصنيع الزراعي بالمتوسط 58007.5 طن خلال الفترة 2011 حتى 2015 وذلك بمعدل نمو سنوي متناقص -45.61. كما بلغت كمية الحليب الخام المستخدمة في التصنيع بالمتوسط 11195.5 ألف ليتر وذلك بمعدل نمو سنوي متناقص -40.73. كما بلغت كمية البصل الطازج المستخدم للتجفيف بالمتوسط 704.67 طن وبمعدل نمو سنوي سالب قدره -100 وذلك لعدم توفر كميات من البصل الطازج خلال السنوات الأخيرة من الفترة المذكورة بسبب خروج مناطق زراعة البصل عن السيطرة. كما بلغت كمية القمح المستخدمة في الإنتاج بالمتوسط 494.67 وذلك بمعدل نمو سنوي سالب -13.32.

ويبين معامل الاختلاف أن التغيرات بالكميات المستخدمة كمدخلات للإنتاج خلال الفترة المذكورة كانت بشكل عام تغيرات كبيرة جدا حيث تراوح معامل الاختلاف من 244.53 للبصل حتى 35.16 للبندورة.

من خلال دراسة تطور الكميات المنتجة من الصناعات الزراعية الغذائية بالقطاع العام خلال الفترة 2010-2015، يلاحظ بشكل عام تناقص في الإنتاج الكمي للتصنيع الزراعي لمعظم المنتجات (الجدول 6). مثلاً بالنسبة لإنتاج البصل المجفف، بلغ معدل نموه السنوي -100 حيث أن إنتاجه توقف عام 2014-2015 بسبب عدم توفر المادة الأولية البصل الطازج كمدخلات للإنتاج، وبالمقابل قام معمل تجفيف البصل في السلمية بإنتاج البرغل وتجفيفه بمعدل نمو سنوي إيجابي 27.54.

جدول 6: منتجات الصناعات الزراعية لشركات المؤسسة العامة للصناعات الغذائية من عام 2010 حتى عام 2015

البيان	الوحدات	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري	م خ %	م ن س %
زيت مكرر	ألف ليتر	11269.5	322	29136	12023.99	106.69	46.2-
كسبة	طن	40097.67	2123	96777	40501.86	1101.0	40.3-
لنت متنوع	طن	5084.167	0	15133	86127.9	120.53	59.0-
قشرة	طن	17843.67	0	44510	19954.97	111.83	100-
صابون	طن	170.5	19	311	7125.5	573.6	20.6-
كونسروة	طن	1512.167	420	2077	5653.8	443.2	14.1
البيان وأجبان	الف ليتر/طن	7634.167	4834	12032	73349.4	43.87	13.0-
السمنة والزبدة الحيوانية	طن	212.3333	76	417	6157.9	74.39	18.8-
المشروبات الكحولية	الف ليتر	1784.833	710	2696	3724.6	6040.	13.6-
بصل مجفف	طن	579	113	842	404.68	69.89	100-
برغل	طن	343	5	975	470.19	137.08	27.5
فلافل	طن	44.16667	10	190	471.5	161.97	12.9-
مياه معدنية	الف ليتر	16390.67	12276	21716	73648.8	22.26	9.5-

المصدر: وزارة الصناعة

ويلاحظ وجود تطور طفيف لبعض المنتجات مثل: الكونسروة بمعدل نمو سنوي 14.11% وكان إنتاجها بالمتوسط خلال الفترة المذكورة 1512.167 طن.

ويبين معامل الاختلاف أن التغيرات في الكميات المنتجة لنفس الفترة كانت بشكل عام تغيرات كبيرة جداً.

6-2 المؤسسة العامة للسكر

وصلت القيمة الإجمالية لمبيعات المؤسسة العامة للسكر من مختلف المواد التي أنتجتها خلال العام الماضي إلى نحو 2.523 مليار ليرة سورية (سانا، 2016).

يبين الجدول (7) ملخص إحصائي لمنتجات المؤسسة العامة للسكر خلال الفترة من 2010 حتى 2015/5/30. حيث بلغ إنتاج السكر الأبيض من التكرير بالمتوسط 21288 طن بمعدل نمو سنوي سالب - 41.70. كما بلغ إنتاج المؤسسة من الكحول الأبيض خلال الفترة المذكورة بالمتوسط 738.83 طن بمعدل نمو سنوي سالب - 32.23. كما تناقص إنتاج الكحول الصناعي من 143 طن في عام 2010 إلى 20 طن في 2015/5/30 وذلك بمعدل نمو سنوي - 32.52.

جدول 7: منتجات المؤسسة العامة للسكر خلال الفترة 2010 حتى 2015/5/31

البيان	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري	م خ %	م ن س %
سكر أبيض من التكرير	21288	0	56323	22372.06	105.09	41.7-
كحول أبيض	738.83	110	1375	661.66	689.5	32.2-
كحول صناعي	80.5	12	150	72.210	89.70	32.5-
زيت قطن مكرر	1237.25	0	2791	11215.6	98.25	100-
صابون	373.4	157	634	194.63	52.12	24.4-
خميرة طرية	20076.4	2304	35492	13730.66	68.39	41.5-
خميرة جافة	795.1	0	354	9137.9	155.0	100-
سكر أبيض	66105	0	176529	77670.69	50117.	100-

المصدر: وزارة الصناعة

ويلاحظ من خلال الجدول أن إنتاج المؤسسة من زيت القطن المكرر والخميرة الجافة والسكر الأبيض قد إنخفض بشكل كبير في عام 2015 بمعدل نمو سنوي سالب لهذه المنتجات - 100، وذلك لخروج معمل خميرة حلب وخميرة حرسا وشركة سكر مسكنة وتل سلحب والرقعة عن الخدمة بسبب الأوضاع الراهنة وإعتماد الإنتاج الإجمالي للمؤسسة على شركة سكر حمص.

وفي نهاية عام 2015 أنتجت المؤسسة نحو 325 طن من الصابون الشعبي وصلت قيمتها إلى 91.2 مليون ليرة و 207.4 أطنان من الكحول الطبي بقيمة 60.3 مليون ليرة إضافة إلى استيراد 3150 طن من الخميرة الجافة بأكثر من 1.5 مليار ليرة لسد احتياجات الأفران في المحافظات من هذه المادة لعدم كفاية الخميرة الطرية المنتجة في معمل سكر حمص إلى جانب استيراد 10.523 أطنان من الميلاس "المادة الأولية لتصنيع الخميرة" وصلت قيمتها إلى 662 مليون ليرة (سانا، 2016).

6-3 المؤسسة العامة للتبغ

تتبع المؤسسة العامة للتبغ لوزارة الصناعة وهي المؤسسة الوحيدة والحصريّة المتخصصة في زراعة التبغ وتصنيعه وتجارته وهي أقدم المؤسسات في القطر حيث يعود تاريخ إحدائها لعام 1935 ويعمل فيها عدد كبير من المهندسين والخبراء والعمال المهرة، وبلغ عدد العمال في 2015 حوالي 11140 عامل وعاملة. وتتعامل المؤسسة مع موردي التبغ (المزارعين) ويزيد عددهم عن ستون ألف مزارع ويغطي نشاطها كافة الأراضي السورية. مركزها الرئيسي (المديرية العامة) في اللاذقية ويتبع له ثلاثة فروع:

- فرع المنطقة الجنوبية: ومقره دمشق ويغطي نشاطه المحافظات الجنوبية من القطر (دمشق، ريف دمشق، القنيطرة، درعا، السويداء، حمص)؛
- فرع المنطقة الشمالية: ومقره حلب ويغطي نشاطه محافظات (حلب، الرقة، دير الزور، الحسكة، إدلب، حماة)؛
- فرع المنطقة الساحلية: ومقره اللاذقية ويغطي نشاطه محافظتي اللاذقية وطرطوس (المؤسسة العامة للتبغ، 2016).

ولابد من ذكر الأهمية الاقتصادية للتبغ حيث يعتبر من أهم المحاصيل الاقتصادية في القطر ويعمل في زراعته حوالي (60000) ستون ألف مزارع ويعيش على زراعته وصناعته وتجارته حوالي (90000) نسمة. وتبرز أهمية هذا المحصول من خلال الاستخدام الكفؤ للأراضي، توظيف اليد العاملة، إغناء خزينة الدولة عن طريق الضرائب والأرباح، زيادة الدخل القومي، تأمين القطع الأجنبي، تأمين حاجة السوق المحلية، وأخيراً كون زراعة التبغ زراعة بيتية لذلك يشترك فيها كل أفراد الأسرة (المؤسسة العامة للتبغ، 2016).

وتنتج المؤسسة العامة للتبغ عدد من المنتجات مثل السجائر، التبغ الفلش، التنباك و المعسل كما هو موضح في الجدول 8.

يبين الجدول (8) ملخص إحصائي لمنتجات المؤسسة العامة للتبغ (سجائر، فلش، تنباك، معسل) خلال الفترة 2010 - 2014. ويلاحظ تناقص الكميات المنتجة بالعموم لكافة المنتجات فكان التناقص كبير في إنتاج مادة المعسل بمعدل نمو سنوي سالب قدره -29.19 وكان التناقص طفيف بمادة التنباك بمعدل نمو سنوي -1.21 وانعكس هذا التناقص في كميات الإنتاج إلى التناقص في إجمالي المبيعات وبمعدل نمو سنوي سالب لكافة المنتجات كان أكبرها لمادة المعسل حيث بلغ معدل النمو السنوي للمبيعات -36.01.

جدول 8: منتجات وإجمالي مبيعات المؤسسة العامة للتبغ خلال الفترة 2010 حتى 2014

البيان	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري	م خ %	م ن س %
سجاير	9507.2	5650	13892	3828.03	40.26	18.2-
فلش	717	415	912	212.67	29.66	17.9-
تنباك	303.2	225	371	52.16	17.20	1.2-
معسل	114	24	179	74.19	65.08	29.2-
سجاير	9537.8	5428	13483	3954.39	41.46	20.3-
فلش	717.8	439	898	201.16	28.02	16.0-
تنباك	301.2	227	380	54.80	18.19	2.0-
معسل	110.4	23	192	79.51	72.02	36.0-
عدد العمال	10582	9765	11140	577.72	5.46	3.3

المصدر: وزارة الصناعة

4-6 المؤسسة العامة للحلج وتسويق الأقطان

تملك المؤسسة العامة للحلج وتسويق الأقطان خمسة عشر محلجاً منها سبعة في حلب ومحلج في إدلب وآخر في الرقة ومحلج في كل من الحسكة ودير الزور وثلاثة في حماه إضافة إلى محلج الوليد في حمص. وقد خرجت عن السيطرة محالج حلب والرقة ودير الزور والحسكة وإدلب، وبقيت محالج الفداء والعاصي والسلمية في حماه ومحلج الوليد في حمص قيد الإنتاج.

جدول 9: إنتاج وإجمالي مبيعات وعدد العمال للمؤسسة العامة للحلج والأقطان خلال الفترة 2010-2014

البيان	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري	م خ %	م ن س %
قطن محلوج	83034.2	4712	218328	395340.2	114.82	32.3-
بذور قطن	213395.8	7827	382794	182677.59	185.6	62.2-
قطن محلوج	109722.4	7436	259021	6104841.8	95.55	58.8-
بذور قطن	201743.6	6420	383382	182600.61	90.51	64.0-
عدد العمال	4715.6	1953	7202	2405.99	51.02	27.8-

المصدر: وزارة الصناعة

يبين الجدول (9) ملخص إحصائي لمنتجات المؤسسة العامة للحلج وتسويق الأقطان خلال الفترة 2010-2014 حيث تناقص إنتاج القطن المحلوج من 22415 طن في عام 2010 إلى 4712 في عام 2014 بمعدل نمو سنوي سالب -32.29 كما وتناقص الإنتاج من بذور القطن من 382794 طن في عام 2010 إلى 7827 طن في عام 2014 بمعدل نمو سنوي سالب -62.19 وبلغت كمية المبيعات خلال الفترة المذكورة من القطن المحلوج بالمتوسط 109722.4 طن بمعدل نمو سنوي سالب -64.03 ومن بذور القطن بمتوسط 201743.6 طن بمعدل نمو سنوي سالب -64.03.

كما وصلت القيمة الإجمالية لمبيعات المؤسسة من القطن المحلوج 988970 ألف ليرة ومن بذور القطن 208533 ألف ليرة وذلك خلال عام 2014. أما بالنسبة لعدد العمال فقد تناقص من 7202 عام في عام 2010 إلى 1953 عام في 2014 وذلك بمعدل نمو سنوي متناقص -27.84.

وبما يتعلق بمخزون مؤسسة الأقطان: كافة الكميات المنتجة باستثناء الكميات التي خرجت عن السيطرة مسوقة لصالح شركات الغزل والزيوت وحيث أن الكميات المدورة من الأقطان المحلوجة والبذور التي خرجت عن السيطرة في محالج (الرقة، وحلب،

ودير الزور، والحسكة) وهذه الكميات تقدر ب 147 ألف طن من القطن المحلوج و 11 ألف طن من البذور وذلك حتى نهاية موسم 2013/2014

5-6 الشركة العامة للمخابز والمطاحن

تتبع كل من الشركة العامة للمطاحن والشركة العامة للمخابز لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك – المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب. حيث أن تسويق وتخزين وتصنيع القمح يتم عبر المؤسسات الحكومية لأن الحكومة تولي الاهتمام المطلوب لدعم القمح ومنتجاته لتحقيق أهداف الأمن الغذائي. إن أهم منتجات هذه الشركات هو الطحين والخبز. وباعتبار هذه المنتجات تصنع من القمح فإن التصنيع يرتبط بنتائج الأنشطة المزرعية للقمح.

كان الهدف من إحداث الشركة العامة للمخابز في عام 1975 هو إدارة واستثمار المخابز الآلية لسد حاجة السوق المحلية من مادة الخبز وتلافي الاختناقات التي كانت تحدث بين فترة وأخرى في السنوات التي سبقت إحداث الشركة. لأن القطاع الخاص كان غير قادر على تلبية حاجة المواطنين من مادة الخبز آنذاك. وتولت الشركة عدد من المهام مثل: إقامة المخابز وإدارتها وتشغيلها وفق الخطة التي تقرها المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، تطوير وتحسن عمل المخابز في استلام الدقيق وتصنيعه وبيع منتجاته، تأهيل الكوادر الفنية، تصنيع آلات المخابز والمطاحن وقطعها التبديلية.

يتبع للشركة ثلاثة عشر فرعاً موزعة في كافة المحافظات وتقوم بإدارة ومتابعة عمل المخابز الآلية بصورة مباشرة وعملها الأساسي متابعة إنتاج رغيف الخبز بنوعية جيدة وإيصاله إلى مواقع الاستهلاك.

تقوم الشركة العامة للمخابز بإدارة المخابز العامة التي ازداد عددها من 128 في 2010 إلى 132 مخبز في 2015. كما كان عدد المخابز المتوقفة عن العمل مخبز واحد في 2010 وازداد هذا العدد إلى 45 مخبز متوقف في 2015 (جدول 10)، وقد توقفت عن الإنتاج بسبب الأوضاع الأمنية الراهنة.

ينتج في سوريا نوعان أساسيان من الطحين: الطحين العادي والطحين عالي الجودة. ويستعمل الطحين عالي الجودة لإنتاج الخبز الخاص والمعجنات والمعكرونة، بينما الطحين العادي تتحدد مواصفاته من قبل الحكومة وتنتج المطاحن الخاصة الطحين عالي الجودة فقط لأنها سوف تخسر إذا حاولت المنافسة ضمن أسواق الطحين العادي الذي يتلقى دعماً حكومياً كبيراً

جدول 10: نشاط الشركة العامة للمخابز خلال الفترة (2010-2015)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %c.v	معدل النمو السنوي %
عدد المخابز	128	129	129	130	131	132	130	1.47	1.13	0.6
المخابز العاملة	127	128	119	106	87	87	109	18.77	17.22	7.3-
المخابز المتوقفة	1	1	10	24	44	45	21	20.17	96.83	114.1
الإنتاج/طن	796000	858000	900000	730000	633739	481545	733214	155289.46	21.18	9.6-
عدد العاملين/عامل	9402	8622	9384	8394	7430	5633	8145	1430.11	17.56	9.7-
إجمالي المبيعات/ألف ل.س	8163829	8853332	8925816	7292764	7667925	11003301	8651161	1318966.18	15.25	6.2

المصدر: وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

وصلت القيمة الإجمالية لمبيعات الشركة العامة للمخابز في عام 2015، 11 مليون ل.س. وبلغ معدل النمو السنوي لإجمالي المبيعات (خلال الفترة 2010-2015) 6.15%. ويلاحظ من الجدول 10 تناقص كميات الإنتاج من 796000 طن في عام 2010 إلى 481545 طن في عام 2015 بمعدل نمو سنوي سالب قدره -9.56%. كما تناقص عدد العاملين من 9402 في عام 2010 إلى 5633 عامل في عام 2015 بمعدل نمو سنوي سالب -9.74%.

جدول 11: منتجات المطاحن العامة والخاصة خلال الفترة 2010-2015

المطاحن	البيان	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف%	معدل النمو السنوي%
المطاحن العامة	الأقماع المطحونة	1549351	1101908	2011894	436491.8	28.17	10.5-
	الدقيق الناتج	1230577	881664	1568614	321828.3	26.15	8.7-
	النخالة الناتجة	328050	139486	463278	128892.7	39.29	19.8-
المطاحن الخاصة	الأقماع المطحونة	509922.5	245120	857160	257565.3	50.51	18.2-
	الدقيق الناتج	421184.2	218436	700150	208238.2	49.44	16.9-
	النخالة الناتجة	96815	23713	173567	57883	59.79	28.7-

المصدر: وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

يبين الجدول 11 ملخص إحصائي لمنتجات المطاحن العامة والخاصة، حيث بلغ إنتاج المطاحن العامة من الأقماع المطحونة بالمتوسط 1549351 طن خلال الفترة 2010-2015 محققاً معدل نمو سنوي سالب -10.51%. أما في المطاحن الخاصة فقد كانت كمية الأقماع المطحونة أقل لنفس الفترة، حيث بلغت بالمتوسط 509922.5 طن وبمعدل نمو سنوي سالب -18.21%. وكان الدقيق الناتج للمطاحن العامة قد بلغ بالمتوسط 1230577 طن وبالمطاحن الخاصة 421184.2 طن بمعدل نمو سنوي -16.95%. وبلغت كمية النخالة الناتجة للمطاحن العامة 328050 طن خلال نفس الفترة بمعدل نمو سنوي متناقص -19.80% وبالمقارنة مع المطاحن الخاصة التي كان إنتاجها أقل بكثير حيث بلغ لنفس الفترة 96815 طن بمعدل نمو سنوي سالب -28.67%.

يبين الجدول 12 الكميات المباعة من إنتاج الدقيق والنخالة خلال الفترة 2010-2015. حيث تناقصت الكمية المباعة من الدقيق من 2073599 طن بقيمة 17 مليون ل.س في عام 2010 إلى 1226156 طن بقيمة 23 مليون ل.س في عام 2015 وذلك بمعدل نمو سنوي سالب للكمية المباعة من الدقيق قدره -9.97%. كما تناقصت الكمية المباعة من النخالة من 526701 طن بقيمة حوالي 2 مليون ل.س في عام 2010 حتى 151823 طن بقيمة 2.2 مليون ل.س في عام 2015 بمعدل نمو سنوي سالب للكمية -22.03%، ولكن ازدادت قيمة المبيعات بمعدل نمو موجب 4.95%.

جدول 12: كميات وقيم المواد المباعة من قبل الشركة العامة للمطاحن خلال 2010-2015 (الكمية:طن، القيمة:الف ل.س)

البيان	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف%	معدل النمو السنوي%
الدقيق	الكمية	1226156	2285395	480607	27.18	10.0-
	القيمة	16797818	11577792	3753351	22.34	6.3
النخالة	الكمية	417895.8	151823	619363	43.69	22.0-
	القيمة	2354535	1738116	3752206	30.08	4.9

المصدر: وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

6-6 صناعة زيت الزيتون

تعتبر سوريا أحد أهم الدول المنتجة لزيت الزيتون عالمياً، حيث يتركز إنتاج زيت الزيتون في محافظات حلب 23.25% واللاذقية 12.29% وطرطوس 10.09% وإدلب 9.27% من الإنتاج الكلي في القطر، كما تتركز معظم معاصر الزيتون في كل من حلب 30.16% وطرطوس 23.18% واللاذقية 21.72% من إجمالي المعاصر.

جدول 13: استعمال إنتاج الزيتون وعدد معاصر الزيتون 2005-2014، الوحدة: طن

البند	المتوسط	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	معدل النمو السنوي %
الإنتاج	835080.8	392214	1190781	262432.61	331.4	4.83-
المستعمل للأكل	163382.1	92983	245874	50110.81	30.67	1.72-
المستعمل للزيت	671698.7	296929	1013605	7220330.5	32.80	5.64-
الزيت الناتج	162045.3	65414	252353	55161.15	34.04	6.79-
عدد المعاصر	1114.4	1031	1157	40.83	3.66	0.54-

المصدر: المركز الوطني للسياسات الزراعية قاعدة البيانات.

ولعل هذا القطاع كغيره من قطاعات التصنيع الزراعي التي تأثرت بالأوضاع الأمنية الراهنة وخروج مساحات من الإنتاج عن السيطرة. فقد تناقص إنتاج الزيتون من 612223 طن في عام 2005 إلى 392214 طن في عام 2014 بمعدل نمو سنوي سالب -4.83%، وهذا تزامن مع تناقص إنتاج زيت الزيتون من 123143 طن في عام 2005 إلى 65414 طن في عام 2014 بمعدل نمو سنوي سالب -6.79%. كما تناقص عدد المعاصر من 1082 معصرة في 2005 إلى 1031 في 2014. بمعدل نمو سنوي -0.54%. وأيضاً بلغت كمية الزيتون المستعمل للأكل خلال الفترة 2005-2014 بالمتوسط 163382.1 طن، وكمية الزيتون المستعملة لإنتاج الزيت خلال نفس الفترة 671698.7 طن (الجدول 13).

وتستخدم في عصر الزيتون طريقة الطرد المركزي أو الهيدروليك أو القوة الحيوانية. والاتجاه السائد في تصنيع زيت الزيتون هو استخدام طرق العصر المستمرة بهدف زيادة نسبة الزيت المستخلص والحصول على نوعية أفضل تلبيبة للمعايير العالمية وحاجة الأسواق الخارجية.

وعلى الرغم من التقدم الحاصل في هذا القطاع إلا أنه لا يزال يواجه بعض التحديات. وبعض هذه المعوقات تتمثل في: البيروقراطية، غياب البيئة التنظيمية العامة، ضعف المهارة الإدارية، عجز السلسلة التجارية، قصور في عمليات التسويق، قلة الخبرة التصديرية، وصرامة الإجراءات والمعايير العالمية. ومع ذلك، فقد اكتسب هذا القطاع الكثير من عناصر القوة مثل الأسعار المنافسة والدعم من قبل الدولة والمؤسسات العالمية وتحسين بيئة العمل.

6-7 تصنيع العنب

يعتبر العنب أحد أهم مواد التصنيع الزراعي حيث يدخل في عدة استخدامات حيث يستهلك العنب الطازج بنسبة 58.03%، ويستعمل للزبيب بنسبة 9.95%، ويستعمل للديس 11.28% منه، ويستعمل للمشروبات بنسبة 20.73%. وبين الجدول 14 وصف إحصائي للعنب ومنتجاته خلال الفترة 2005-2014.

جدول 14: ملخص إحصائي لاستخدامات العنب الناتج خلال الفترة 2005-2014 (الوحدة: طن).

البند	المتوسط	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	معدل النمو السنوي %
إنتاج العنب	308392.3	195930	362501	49470.21	16.04	-4.85
المستهلك طازج	202356.5	113705	244755	36460.59	18.01	-6.03
المستعمل للمشروبات	49392.9	40256	62251	27598.5	15.38	-3.56
المستعمل للزبيب	27719.8	15315	38023	9439.82	34.05	1.99
المستعمل للدبس	28923.1	18255	34763	5377.79	18.59	-4.91
إنتاج الزبيب	10754.6	5000	15727	94569.3	942.4	2.87
إنتاج الدبس	6982.1	4574	8826	21379.8	19.76	-5.44

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية 2014.

بلغ إنتاج العنب بالمتوسط خلال الفترة المذكورة 308392.3 طن حيث تناقص الإنتاج من 306377 طن في عام 2005 إلى 195930 طن في عام 2014 بمعدل نمو سنوي متناقص -4.85%، وبالتالي كانت معدلات النمو السنوية لاستخدامات العنب متناقصة وأكثرها تناقصا المستهلك طازج وقيمه -6.02% ماعدا العنب المستعمل للزبيب معدل نموه موجب وقيمه 1.99%. ويقوم بتصنيع العنب كل من الشركات العامة والخاصة. وتوجد شركتان تعمل في مجال تصنيع العنب هما: شركة الريان في السويداء وشركة الميماس في حمص.

جدول 15: منتجات شركتي حمص والسويداء في عام 2015

الشركة	البيان	الوحدة	الإنتاج
عنب حمص	عرق معبأ	الف ليتر	686.405
	نبيذ معبأ	الف ليتر	38.664
	براندي معبأ	الف ليتر	10.917
	كحولية اخرى	الف ليتر	2.205
	صوما دوكما	الف ليتر	10.15
	عرق دوكما	الف ليتر	27.12
عنب السويداء	عرق معبأ	الف ليتر	527.81
	نبيذ معبأ	الف ليتر	29.61
	صوما دوكما	الف ليتر	185.43

المصدر: المؤسسة العامة للصناعات الغذائية

يبين الجدول 15 منتجات شركتي عنب حمص وعنب السويداء حيث بلغ إنتاج شركة حمص من العرق المعبأ 686.405 الف ليتر ومن البراندي المعبأ 10.917 ألف ليتر وبلغ إنتاج شركة عنب السويداء من العرق المعبأ 527.81 الف ليتر ومن النبيذ المعبأ 29.61 الف ليتر و صوما دوكما 185.43 ألف ليتر.

كما توجد شركتان لتصنيع البيرة هما: شركة بردى في دمشق وشركة الشرق في حلب، ولكن الشركتان حالياً متوقفتان عن العمل بسبب الأوضاع الأمنية الراهنة.

7 التصنيع الزراعي – القطاع الخاص

لعب القطاع الخاص دوراً هاماً في تطوير قطاع الصناعات الزراعية في سورية من خلال زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الصناعي وتشغيل اليد العاملة وبالتالي تحسين سبل المعيشة وتعزيز وضع الأمن الغذائي. وقد حرصت الدولة على تشجيع القطاع الخاص للدخول في هذا المجال عن طريق تقديم الحوافز التشجيعية وإزالة العوائق أمامه وبالتالي شهدت أغلب منتجات التصنيع الزراعي للقطاع الخاص تزايداً ملحوظاً في الأعوام السابقة.

يوضح الجدول 16 أنواع الصناعات الزراعية للقطاع الخاص وعدد العمال وطاقتها الإنتاجية في سورية للعام 2015، حيث بلغ إجمالي عدد منشآت الصناعات الزراعية التابعة للقطاع الخاص 2193 منشأة في ذلك العام، منها 356 منشأة متخصصة بالصناعات الغذائية بلغت طاقتها الإنتاجية بالمتوسط 15448.18 طن وتشغل إجمالي عدد عمال قدره 34809 عامل؛ بينما كان عدد معامل الخزن والتعبئة والتبريد 910 معمل في العام نفسه بمتوسط طاقة إنتاجية قدره 43955.67 طن وإجمالي عدد عمال بلغ 1979 عامل، أما بالنسبة لمعامل الزيوت فقد بلغ عددها 842 وبلغ إجمالي عدد العمال فيها 7054 عامل ومتوسط طاقة إنتاجية قدره 119608.17 طن. بالمقابل بلغ عدد منشآت كل من المشروبات الكحولية وتصنيع العلف الحيواني 4 و 81 منشأة لكل منهما على التوالي وبمتوسط طاقة إنتاجية قدره 570210 و 69516 طن على التوالي بينما بلغ إجمالي عدد العمال في كل منهما 214 و 453 على التوالي في العام المذكور (الملحق 1).

جدول 16: أنواع الصناعات الزراعية للقطاع الخاص وعدد العمال وطاقاتها الإنتاجية في سورية 2015

نوع الصناعة	عدد المنشآت	عدد العمال /عامل	الطاقة الإنتاجية/ بالطن
معامل الصناعات الغذائية	356	34809	15448.18
معامل خزن وتبريد وتعبئة وتوضيب	910	1979	43955.67
معامل الزيوت	842	7054	119608.17
معامل المشروبات الكحولية	4	214	570210
العلف الحيواني	81	453	69516
المجموع	2193	44509	818738.02

المصدر: وزارة الصناعة 2016

الصناعات الريفية المنزلية والتقليدية

8 المعوقات التي تعترض قطاع التصنيع الزراعي ومقترحات تطويره

أ المعوقات التي واجهت قطاع التصنيع الزراعي خلال الأزمة:

1. خروج عدد كبير من الشركات والمعامل عن الخدمة بسبب سيطرة المسلحين وتعرضها للدمار والحرق وسرقة ونهب المعدات والآلات التي تقدر بالمليارات.
2. عدم قدرة بعض الفلاحين والعمال من الوصول إلى أراضيهم بسبب الأوضاع الأمنية مما أدى لخسارة المادة الأولية الزراعية الداخلة في عملية التصنيع الزراعي.
3. صعوبة تأمين المواد الأولية وصعوبة نقلها بين المحافظات بسبب الأوضاع الأمنية الراهنة.
4. أثر الوضع الأمني على الإنتاج والتسويق لعدة أسباب نذكر منها: عدم تمكن العمال والفنيين من الوصول إلى أماكن عملهم، وعدم القدرة على إيصال الإنتاج إلى المناطق الساخنة، إضافة إلى عزوف السائقين عن السفر خوفا من الأوضاع الأمنية.
5. قلة توفر اليد العاملة الخبيرة أثناء الأزمة لعدة أسباب أهمها الهجرة والنزوح الداخلي من منطقة لأخرى.
6. انقطاع التيار الكهربائي بنسبة 50% عن كافة المعامل والشركات العاملة.
7. ارتفاع أسعار الكهرباء خلال الأزمة عدة مرات من 8 ل.س في بداية الأزمة حتى 37 ل.س وعدم الاستقرار في السعر.
8. صعوبة تأمين الوقود مثل المازوت لتشغيل المراجل والمولدات والآلات وارتفاع أسعارها من 15 ل.س للمازوت في بداية الأزمة إلى 180 ل.س مما أدى لارتفاع التكاليف
9. صعوبة تأمين بعض مستلزمات الإنتاج المستوردة وارتباطها بسعر صرف الدولار، الأمر الذي أدى إلى عدم التزام الموردين بتقديم مثل هذه المواد.
10. بالنسبة إلى إنتاج البصل المجفف، كان كامل الإنتاج يعد للتصدير، أما الآن توقفت شركة تجفيف البصل عن الإنتاج بسبب عدم توريد المادة الأولية وذلك بسبب الأوضاع الأمنية الراهنة في مناطق الزراعة.
11. العقوبات الاقتصادية المفروضة على القطر أدت إلى عدم التعاقد مع الدولة وبالتالي أصبح التعامل محدود مع الدول الصديقة فقط وخاصة في عمليات الاستيراد والتصدير.
12. ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج بشكل كبير وبالتالي زيادة التكاليف التي لا يمكن تحملها إلا بزيادة الأسعار لتعويض الزيادة في أسعار المواد الأولية.
13. ارتفاع تكاليف أجور النقل.

ب المعوقات التي واجهت قطاع التصنيع الزراعي ماقبل الأزمة والحلول المقترحة:

1. عدم وجود تشريع يسمح بالتأمين على المنتجات الزراعية الأولية
- الحل المقترح: إحداث أو تكليف جهة عامة أو خاصة تتولى عملية التأمين على المنتجات الزراعية والصناعات التي تعتمد عليها في الإنتاج وصولاً إلى التأمين على تسويق هذه المنتجات؛

2. المعوقات الخاصة بالأنظمة الجمركية وقانون الجمارك رقم/38.

الحل المقترح: تخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج المستوردة، وتخفيض تكاليف تخليص البضائع، وتعديل المواد الخاصة بالمستورد المعتمد والمصدر المعتمد، وتخفيض الرسوم المفروضة على إنجاز المخططات للمشاريع الصناعية المستوفاة من قبل نقابة المهندسين، وتخفيض رسم طابع "إنشاء الشركة" البالغ 12 بالآلف. إضافة إلى إعادة النظر بالرسوم التشريعي 61 لعام 2004 الخاص برسم الأنفاق الاستهلاكي، و تفعيل القانون الخاص بإعادة الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى عند التصدير.

3. الضرائب والرسوم المفروضة على الصناعات الغذائية

الحل المقترح: تقديم الحسم الديناميكي للصناعات الغذائية التي تعتمد على منتجات زراعية مختلفة وبواقع 7 نقاط لتصبح 15% وللصناعات الغذائية بواقع 5 نقاط لتصبح 17%. وإعادة النظر بكلف التراخيص الإدارية للترخيص المؤقت عند تحويلها إلى ترخيص دائم.

4. ارتفاع أسعار الطاقة

الحل المقترح: دعم أسعار الطاقة للصناعات الغذائية والزراعية، وتخفيض الرسوم الواردة في فاتورة الكهرباء والتي تمثل 22.3% من الفاتورة.

5. تطوير مفهوم العقود المسبقة بين المنتج والمصنع

الحل المقترح: وضع التشريع المناسب لتفعيل مفهوم العقد المسبق بين المزارع (المنتج) والمصنع (صاحب المحل) بما يضمن استمرار تدفق الكمية والنوعية المطلوبة من المواد الخام وتوزيع المخاطر بين الطرفين.

6. عدم كفاية قوانين سلامة الغذاء وحماية المستهلك ومنع الغش والتدليس وقوانين العمل والتأمينات الاجتماعية وقانون الهيئة الوطنية لسلامة الغذاء.

الحل المقترح: إعادة النظر بقوانين (سلامة الغذاء وحماية المستهلك ومنع الغش والتدليس) وتعديل قانون العمل وتعديل قانون التأمينات الاجتماعية بمشاركة اتحادات غرف الزراعة والصناعة والتجارة واتحاد الفلاحين والعمال وممثلي وزارة الزراعة والصناعة والشؤون الاجتماعية والاقتصاد. إضافة إلى الإسراع بإحداث هيئة وطنية للغذاء وإعطائها الصفة التنفيذية لإلغاء تعدد الجهات الوصائية.

7. المعوقات الناتجة عن صدور القرار رقم/47 لعام 2008 بخصوص وقاية النبات

الحل المقترح: تعديل القرار رقم 47 لعام 2008 بخصوص وقاية النبات لجهة المواد الأولية اللازمة للصناعات الغذائية. وتعديل القرارات المتعلقة بالصحة الحيوانية والحجر الصحي الحيواني للمنتجات الحيوانية

8. عدم تناسب المحكمة العسكرية مع الواقع الاقتصادي مما يضعف الإقدام على الاستثمار خاصة في ظل عدم إمكانية الاستئناف إلا بموافقة وزير الدفاع وعدم وجود محاكم خاصة (تجارية أو ضريبية أو تموينية).

الحل المقترح: إنشاء محاكم متخصصة تخفض الإجراءات الإدارية والروتينية المتبعة مما يسهل المعاملات الصناعية والتجارية.

9. ضعف الاستثمارات في قطاع الصناعات الزراعية والغذائية.

الحل المقترح: تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعات الزراعية وإعطاء تسهيلات وتأمين الحماية الائتمانية للمستثمر.

10. ضعف نظام التمويل للمصرفين الزراعي والصناعي، وعدم شمولهما لكافة العوامل الداخلة في الإنتاج والتصنيع.

الحل المقترح: دعم السيولة للمصرفين الزراعي والصناعي وعدم شمولهم لكافة العوامل الداخلة في الإنتاج والتصنيع خاصة في المجالات:

- قروض المنشآت القائمة وفق طاقاتها الإنتاجية؛
- زيادة معدل التمويل من 50% إلى 75% من القيمة الحقيقية للنشاط؛
- زيادة سقف التمويل بقدر 25% عن المعدل الحالي؛
- تخفيض الفوائد بنسبة 50%؛
- وإطالة فترة الإعفاء.

11. ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج

الحل المقترح: دعم مستلزمات الإنتاج ومصانع إنتاج العبوات والمصانع المعتمدة على المنتجات الزراعية.

12. قلة عدد مشاغل الفرز والتوضيب والتعبئة ومعاملات ما بعد الحصاد وكافة حلقات السلسلة التسويقية التصنيعية.

الحل المقترح: تقديم الدعم المباشر والقروض لإقامة المنشآت الخاصة بمعاملات ما بعد الحصاد وتشميل هذه المنشآت بالمرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2007 لتستفيد من الحسم الديناميكي.

13. ضعف الطاقة التخزينية والتبريدية ووسائل النقل ومراكز الشحن والتصدير.

الحل المقترح: تحويل وإقراض المشاريع الخاصة بالطاقة التخزينية والتبريد ووسائل النقل ومراكز الشحن والتصدير الخاصة بهذه النشاطات.

14. إمكانية تحقيق التكامل بالتخطيط للقطاعات العام والخاص بين الزراعة والصناعة والتسويق.

الحل المقترح: تحقيق التكامل بالتخطيط بين القطاعين العام والخاص بين الزراعة والصناعة والتسويق من خلال: حصر احتياجات معامل القطاع الخاص من المنتجات وفق الطاقات التصنيعية؛ تنفيذ دراسات ومسوح حول احتياجات الصناعات الغذائية من المواد والأصناف؛ والتخطيط للزراعة على مستوى الصنف وحسب الميزة النسبية للمنتجات.

15. المشاكل الناجمة عن الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف وعدم تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل للسلع المستوردة.

الحل المقترح: حل المسائل العالقة في الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف وعدم تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل للسلع المستوردة بهدف حماية الإنتاج الوطني خاصة ما يتعلق بشهادات المنشأ والقيمة المضافة وأحكام الإغراق ومطابقتها للمواصفات السورية، إضافة إلى تدقيق القيم الجمركية بما يتناسب مع القيمة الحقيقية.

16. قلة المعلومات والبيانات والأرقام عن الصناعات الزراعية وعدم دقتها عند توفرها.

الحل المقترح: إقامة مراكز ونظم معلومات وأبحاث متخصصة بالتسويق والتصنيع ودعم مديرية التسويق الزراعي.

17. ضعف القدرة التسويقية والتنظيمية لمنتجي المواد الزراعية الأولية والمنتجات المصنعة منها بسبب صغر الحيازة والمعامل الصغيرة (الفردية أو الأسرية) القائمة والمنتجة لها.

الحل المقترح: إقامة اتحادات نوعية لمنتجي المواد الأولية والمنتجات المصنعة منها.

18. ضعف الطاقة الاستيعابية لأسواق الجملة وقدم مرافقها ونقص التجهيزات الحديثة فيها وعدم وجود أسواق متخصصة بالصناعات الغذائية.

الحل المقترح: إعادة تأهيل سوق الجملة المركزي بدمشق وتزويده بأجهزة حديثة ونظام معلومات متطورة أو إقامة سوق جملة مركزي حديث في دمشق أو ريفها؛ وإقامة سوق خاص للصناعات الزراعية والغذائية.

19. عدم وجود تجمعات للصناعات الغذائية.

الحل المقترح: تشجيع إنشاء شركات قابضة مساهمة للإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية؛ وتشجيع إنشاء تجمعات صناعية غذائية وعناقيد مكملة من خلال إعفاءات ضريبية وتسهيلات ترخيص إداري وتسهيلات بالأراضي.

20. عدم وجود مراكز تجميع أولي للمنتجات الزراعية يتم فيها الفرز ليصار إلى توجيه المنتجات حسب الجودة والنوع إما للتصنيع أو التسويق أو التصدير.

الحل المقترح: إقامة مراكز تجميع موزعة حسب مناطق ونوع الإنتاج في المحافظات مثلاً: في الساحل لتجميع الحمضيات والزيتون؛ وفي الوسطى لتجميع الحليب، واللوزيات، والزيتون، وهكذا؛ وفي الشمال لتجميع الزيتون، والحبوب، واللوزيات.

21. عدم وجود مناطق تجميع وشحن متطورة لتسهيل عملية التصدير في المناطق الصناعية وعدم تفعيل البلاغ رقم 16/ب.

الحل المقترح: إقامة مراكز وقرى شحن وفق المقاييس العالمية تضم مراكز خزن وتبريد وتزود بوسائل النقل والخدمات اللازمة وتفعيل البلاغ رقم 16/ب.

22. عدم وجود مراكز خبرة وجودة ومطابقة ومصادقة قادرة على منح الشهادات اللازمة للتصدير.

الحل المقترح: تشجيع إحداث شركات أو مكاتب مانحة لشهادات المطابقة؛ وتأمين مراكز بحث علمي وقاعدة معلومات خاص بالصناعات الغذائية؛ وتسويق البحث العلمي ونظام الجودة وسلامة الغذاء ودعمه.

23. ضعف البنية التحتية للمراكز الحدودية (جمارك- محاجر) مما يحد من قدرة المنتجات الزراعية الغذائية على العبور في الوقت المحدد وبالتالي يؤثر على جودتها ويزيد تكاليف تصديرها.

الحل المقترح: العمل على تحسين البنى التحتية للمنافذ الحدودية بحيث تستطيع تخزين وتسهيل الإجراءات بهدف مرور المنتجات الأمر الذي يزيد كفاءة الصادرات الزراعية وتأمين وصولها إلى الأسواق المستهدفة في الوقت المناسب وبحالة جيدة.

24. ضعف تصدير المنتجات الزراعية والمصنعة ذات الميزة النسبية.

الحل المقترح: تقديم مبالغ نسبية مباشرة للصادرات من المنتجات ذات الميزة النسبية وفق الكميات المصدرة والجهة المصدر إليها وذلك بالاستفادة من صندوق دعم الصادرات.

25. تعديل المواصفات السورية وتأهيل وتفعيل واعتماد إلزامية شعار (صنع في سوريا).

الحل المقترح: التمييز بين القواعد الفنية والمواصفة والإزامية الأولى وعدم إلزامية الثانية تماثيا مع قواعد الاتحاد الأوروبي.

26. ضعف الترويج والدعاية والإعلان في الأسواق الخارجية للمنتجات الزراعية والمصنعة منها السورية.

الحل المقترح: زيادة المشاركة في المعارض الخارجية المتخصصة والدولية؛ وإقامة المعارض الداخلية وذلك لتقديم المعلومات والمطبوعات والإعلانات عن المنتجات السورية؛ وإيجاد دور للممثلين الزراعيين والتجاربيين لدى السفارات السورية في الخارج للقيام بأعمال الترويج والدعاية والإعلان للمنتجات الزراعية والصناعات الزراعية

27. نقص الدراسات التسويقية الخاصة بتنمية الصادرات الزراعية والمصنعة منها ونقص الزيارات الاستكشافية للأسواق الخارجية المستهدفة وقلة الدورات الإرشادية للصناعيين المصدرين.

الحل المقترح: زيادة عدد الزيارات الاستكشافية للمختصين في الجهات المعنية بهدف جمع المعلومات اللازمة لاستهداف دول بعينها لتصدير المنتجات السورية إليها بناء على حجم سوقها ووارداتها؛ وتحديد القطاعات الواعدة في سورية ومزاياها النسبية ودعمها؛ دراسة دعم شركات التصدير؛ وإقامة دورات ترشيديّة توجيهية للصناعيين والمصدرين.

28. تطوير وتفعيل البنود الخاصة بالتسويق في الاتفاقيات المبرمة بين سورية والدول الأخرى.

الحل المقترح: تضمين كافة الاتفاقيات الدولية وتشكيل لجنة تسويق مشتركة تعمل على رفع التجارة البينية بين سورية والطرف الأخر؛ تبادل قوائم المنتجات الزراعية والصناعات الغذائية المتاحة للتصدير خلال البرامج التنفيذية للاتفاقيات الزراعية؛ الاستفادة من الخبرات التسويقية للدول الموقع معها اتفاقيات.

9 الأضرار والخسائر التي أصابت قطاع التصنيع الزراعي خلال الأزمة

9-1 الأضرار التي لحقت بالقطاع العام

المؤسسة العامة للصناعات الغذائية:

تشرف المؤسسة على تسعة عشر شركة و وحدة موزعة في عشر محافظات، حيث يتركز إنتاج المواد الأولية اللازمة للتصنيع. ولكن تناقصت أعداد هذه الشركات بسبب الأوضاع الراهنة في بعض المحافظات مما أدى لخروج بعض الشركات عن السيطرة.

وخلال الأزمة خرج معلمي الليرمون وعين التل التابعين لشركة زيوت حلب عن نطاق العمل لسيطرة المسلحين عليهما، ولكن تمكنت الشركة من بيع مخزونها من المنتجات في مستودعات اللاذقية ومعمل النيرب.

وبما يخص شركة ألبان دمشق، فإنه رغم تشغيل كافة الخطوط الانتاجية بعد اجراء الصيانة اللازمة لها إلا أن معدلات التنفيذ المحققة بالخطتين الإنتاجية والتسويق تعتبر ضئيلة جدا الأمر الذي انعكس على نتائج الشركة ليحقق خسارة قدرها 96 مليون ل.س.

منذ عام 2012، شركة الشرق لتصنيع البيرة متوقفة عن العمل بسبب سيطرة المسلحين عليها، كما توقفت شركة بردي عن العمل بعد أن سيطر المسلحين عليها منذ عام 2013.

أيضاً توقفت شركة اليرموك لصناعة المعكرونة والمعجنات عن الخدمة في عام 2012.

لم تنفذ شركة تجفيف البصل في السلمية خطتي الإنتاج والمبيعات لعدم توفر المادة الأولية من البصل الطازج بسبب خروج مناطق زراعتها عن السيطرة بسبب الأوضاع الراهنة.

بلغ إجمالي الخسارة لمجموع شركات المؤسسة العامة للصناعات الغذائية الخسارة 260 مليون ل.س كما بلغ إجمالي خسارة الشركات المتوقفة مبلغ 472 مليون ل.س

المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان:

بلغ عدد المحالج التابعة للمؤسسة والتي كانت تعمل قبل الأزمة 15 محلجا، منها 7 محالج في حلب ومحلج في إدلب وآخر في الرقة ومحلج في كل من الحسكة ودير الزور وثلاثة محالج في حماه ومحلج الوليد في حمص. وقد خرجت عن السيطرة محالج حلب والرقة ودير الزور والحسكة وإدلب وبقية محالج الفداء والعاصي والسلمية في حماه ومحلج الوليد في حمص قيد الإنتاج.

بلغت أضرار المحالج التي دخلها الإرهابيون خلال الأزمة 114 مليار ليرة سورية منها 51 مليار قيمة أقطان محبوبة ومحلوجة وبذور قطن في 11 محلجا خرجت عن السيطرة ودمرها الإرهابيون ونهبو محتوياتها من المواد الخام والمحلوجة

كانت كمية الأقطان الموجودة في المحالج التي خرجت عن السيطرة 469 ألف طن من القطن المحبوب و146 ألف طن من القطن المحلوج و37 ألف طن من بذور القطن وتبلغ قيمة هذه الكميات وحدها 51 مليار ليرة سورية وقد نهبها الإرهابيون، أما بالنسبة لباقي موجودات المحالج فلا توجد معلومات عنها.

وحالياً تستعد المؤسسة لإعادة تأهيل محلج تشرين في حلب الذي عاد إلى السيطرة في عام 2014.

الشركة العامة للمطاحن:

إن أهم الأضرار التي لحقت بالشركة خروج عدد من المطاحن عن الخدمة وتضررها وفقدان الكثير من الآليات وإصابة عدد من العمال واستشهاد عدد آخر وتقدر الأضرار بحدود 2.5 مليار ليرة سورية.

جدول 17: تطور عدد المطاحن حسب المحافظات والمتوقف منها عن العمل

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوقفة
دمشق	7	7	7	7	6	7	
حمص	4	4	1	1	2	2	2
حماة	3	3	3	3	3	3	
حلب	9	9	9	3	3	4	5
اللاذقية	2	2	3	3	3	3	
الحسكة	3	2	3	2	3	3	
المطاحن المستقلة							
إدلب	1	1	1	1	1		1
الرقبة	1	1	1				1
دير الزور	1	1	1				1
طرطوس	1	1	1	1	1	1	
درعا	1	1	1	1		1	
المجموع	33	32	31	22	22	24	10

المصدر: وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

يلاحظ من الجدول (15) تناقص عدد المطاحن من 33 مطحنة في عام 2010 إلى 24 مطحنة في عام 2015 وتوقف 10 مطاحن عن العمل موزعة حسب المحافظات. ففي دمشق توقفت مطحنة الغزلانية ببداية تموز 2013 وعادت للعمل من بداية نيسان 2015. أما في حمص توقفت مطاحن النجمة، الزهراء، والهلال ببداية 2012 وعودة مطحنة الهلال عام 2014. وفي حلب خرج عن الخدمة 5 مطاحن وهي الوحدة، الحرية، حلب الحديثة، خان طومان، ومنبج. كما توقفت المطاحن المستقلة في محافظات إدلب، الرقبة، ودير الزور.

الشركة العامة للمخابز:

يتبع للشركة 13 فرعاً موزعة في كافة المحافظات وقد لحق الضرر بهذه الشركة كغيرها من الشركات فكانت أهم الأضرار تتمثل بخروج عدد كبير من المخابز عن الخدمة.

جدول 18: عدد المخابز المتوقفة منها والعاملة خلال الفترة 2010-2015

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المخابز	128	129	129	130	131	132
المخابز العاملة	127	128	119	106	87	87
المخابز المتوقفة	1	1	10	24	44	45

المصدر: وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

في عام 2010، بلغ عدد المخابز 128 مخبزاً، العاملة منها 127، والمتوقفة مخبز واحد، أما في عام 2015، فق بلغ عدد المخابز 132 مخبزاً، العاملة منها 87 مخبز، والمتوقفة 45 مخبز. وكانت قد خرجت هذه المخابز عن العمل بسبب خروج مناطق تواجدها عن السيطرة ووقوعها تحت سيطرة المسلحين.

المؤسسة العامة للسكر:

تعرضت هذه المؤسسة لأضرار كبيرة بسبب خروج أغلب الشركات التابعة لها عن الخدمة بسبب سيطرة المسلحين عليها حيث خرج معمل خميرة دمشق لإنتاج الخميرة الطرية عن الخدمة، ومعمل خميرة حلب، ومعمل خميرة حرستا، وشركة سكر الغاب، وشركة سكر تل سلحب، وشركة سكر مسكنة، وشركة السكر في كل من الرقة ودير الزور. وبالتالي أصبح اعتماد الإنتاج الإجمالي للمؤسسة على الشركة العامة لسكر حمص فقط بمنتجاتها المختلفة.

2- الأضرار التي لحقت بالقطاع الخاص

تعرضت منشآت التصنيع الزراعي الخاصة للأضرار المختلفة نتيجة الظروف التي يمر بها القطر، وقد تمكن اتحاد غرف الصناعة من حصر بعض هذه الأضرار وتقييمها نذكر منها:

أضرار المطاحن

نتيجة الموقع الجغرافي لمدينة حلب وقربها من مناطق انتاج بعض الزراعات الرئيسية كالأقماع والعدس والقطن، فقد انتشر فيها عدد من الصناعات الزراعية والغذائية مثل مطاحن الدقيق الخاصة والتي تنتج الدقيق والسميد والمعكرونة، حيث يوجد منها في حلب 33 مطحنة بطاقة انتاجية يومية 6110 طن يومياً. تعرضت الكثير منها للتخريب والسرقة وخرجت عن الخدمة وبقي منها فقط 8 مطاحن بالخدمة بطاقة انتاجية يومية 1285 طن باليوم.

أضرار المنشآت المنتجة للبرغل والعدس

يوجد في حلب أكثر من 22 منشأة لم يتم التواصل معها جميعاً بسبب الأعمال الارهابية، ولكن اثنتان منها خارج الخدمة نتيجة التخريب. وفي دمشق تعرضت إحدى منشآت تصنيع البرغل للتخريب وخسائرها زادت عن ستة ملايين ليرة سورية.

أضرار منشآت تصنيع القطر الصناعي والنشاء والحلويات

يوجد في حلب خمسة منشآت لتصنيع القطر الصناعي خارج الخدمة نتيجة تعرضها للسرقة والتخريب. ويوجد في دمشق خمسة عشر منشأة لصناعة الحلويات والشوكولا والحلاوة وغيرها تعرضت للأضرار التي زادت قيمتها عن 2797 مليون ليرة سورية. وتعرضت منشأة لصناعة الحلاوة والطحينة في حماه للتخريب وبلغت خسارتها أكثر من 3 مليون ليرة سورية.

أضرار منشآت الخزن والتبريد

يوجد في حلب أكثر من 13 منشأة للخزن والتبريد خارج الخدمة. كما تعرضت منشأة في دمشق لخسارة تقدر ب 24 مليون ليرة سورية. أما في حماه، فقد تعرضت ستة منشآت للخزن والتبريد للتخريب وبلغت قيمة خسائرهما أكثر من 46 مليون ليرة سورية.

أضرار منشآت استخراج زيت الزيتون والزيوت النباتية

تعرضت سبعة منشآت في حماه متخصصة باستخراج زيت الزيتون وتعبئته آلياً والزيوت النباتية الأخرى للتخريب بسبب الأزمة وبلغت قيمة أضرارها ما يزيد عن 240 مليون ليرة سورية، كما خرجت عن الخدمة إحدى منشآت عصر الزيتون وتعبئته آلياً في منطقة ريف دمشق وكانت قيمة خسائرها 407 مليون ليرة سورية.

أضرار منشآت الألبان والأجبان

تعرضت ستة منشآت متخصصة بإنتاج الألبان والأجبان في دمشق للتخريب وخرجت عن الخدمة وقد بلغت خسائر خمسة منها ما يزيد عن 716 مليون ليرة سورية أما الشركة السورية الليبية فلم يتم تقدير خسائرها بعد.

أضرار المشآت الأخرى

كما يوجد في حلب أكثر من 43 منشأة صناعية تعرضت للتخريب وخرجت عن الخدمة، منها 4 منشآت للتصنيع الغذائي، 15 منشأة للصناعات النسيجية، ومنشأة لصناعة الصابون، ومنشأة لصناعة الورق، وأخرى لتصنيع الأدوية البيطرية.

وفي دمشق، أبلغت أربعون منشأة تصنيع غذائي عن أضرارها لغرفة الصناعة وقد بلغت خسائرها الإجمالية 86334 مليون ليرة سورية. وتشمل صناعات الكونسروة والمساحيق والمقبلات الغذائية، إضافة إلى الأجبان والألبان والمشروبات الغازية والعصائر وتحميص وتعبئة البن.

يوجد في حمص 284 منشأة متخصصة بتصنيع المواد الغذائية تعرض بعضها للتخريب، ونذكر منها ستة منشآت متخصصة بتصنيع الأغذية وثلاثة للصناعات النسيجية.

وفي حماه بلغ عدد المشآت العاملة في مجال التصنيع الغذائي 33 منشأة وقد تعرض منها 24 منشأة للتخريب، حيث بلغت إجمالي الخسائر ما يقارب 700 مليون ليرة سورية.

10 أفاق تطوير التصنيع الزراعي

مقترحات تطوير قطاع التصنيع الزراعي:

1. الاستمرار بدعم الإنتاج الزراعي لتأمين السلع الزراعية كمواد أولية للتصنيع الزراعي بأسعار وكلف منخفضة مما سيساهم بخفض أسعار المنتجات وتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة حجم الدعم المقدم لصندوق الدعم الزراعي لتشميل محاصيل إضافية
2. تطوير الصناعات ذات الميزة النسبية ومنحها الأولوية ومعالجة المشاكل البنيوية وتحقيق كافة شروط نمو القطاع.
3. تحسين تكنولوجيا التصنيع ودعم البنية التحتية لرفع مراقبة الجودة.
4. تحسين نوعية وجودة المادة الأولية من المنتج الزراعي بما يتناسب مع الهدف من التصنيع.
5. وضع العديد من الخطط والبرامج لتنمية الزراعة وتحقيق فائض في الإنتاج الزراعي ليسهم في تطوير الصناعات الزراعية.
6. توجيه القطاع الخاص لبيان حاجته من السلع الزراعية كماً ونوعاً والتي يحتاجها في عملية التصنيع من أجل لحظها في الخطط الزراعية، إضافة إلى تفعيل مفهوم العقود المسبقة.
7. منح قروض بفوائد منخفضة لمشاريع التصنيع الزراعي، وزيادة حصص القروض المتوسطة وطويلة الأجل.
8. تقديم التسهيلات أمام الاستثمارات الخارجية.
9. تشجيع الصناعات الريفية المنزلية من خلال تدريب الأسر وخصوصاً النساء على الصناعات الريفية الزراعية وتخصيص الأموال لذلك، وتشكيل اتحاد يعنى برعاية ودعم الترويج لتلك المنتجات وتسويقها.
10. رفع كفاءة الكوادر الإدارية والاستمرار بالتدريب الداخلي والخارجي والتأهيل المستمر.
11. العمل على تطوير وتعزيز العلاقات مع الدول الصديقة والتي تسهم في تطوير التجارة الخارجية استيراد وتصدير وإيجاد أسواق خارجية جديدة وخاصة في ظل العقوبات المفروضة حالياً على سوريا.
12. إعطاء الصلاحية بالإتفاق على الإعلان وفق أسلوب علمي مدروس يحقق الغاية المطلوبة وهي الترويج ورفع القدرة التسويقية للمنتجات والمشاركة في المعارض الداخلية والخارجية وذلك بتقديم المعلومات والمطبوعات والإعلانات للتعريف بالمنتج الزراعي الصناعي السوري.
13. التركيز على دعم المنتجات الزراعية التي تسهم في توفير المادة الأولية لعدد من الصناعات الغذائية بمواصفات عالية المرود ومنخفضة الأسعار مثل العنب -البصل-البندورة-المشمش-البازلاء وبكميات تكفي للعمل بكامل الطاقات المتاحة.
14. العمل على فتح حسابات للمؤسسات والشركات التابعة للتصنيع الزراعي لدى أحد المصارف المعتمدة في سورية لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير في ظل العقوبات المفروضة على المصرف التجاري السوري وإنشاء علاقة مع المصارف الخارجية في البلدان التي لا تفرض على سوريا عقوبات مثل روسيا والصين.

15. إقامة مراكز تجميع للمنتجات الزراعية وخصوصاً الحليب الطازج (مراكز تجميع ثابتة ومتنقلة) في مواقع تركز الإنتاج: خصوصاً في المنطقة الجنوبية، ومنطقة السلمية، ومنطقة الغاب، وتالياً مراكز لتصنيع الألبان والأجبان ومنتجات أخرى قريبة من مركز التجميع.
16. تقديم التمويل والدعم المالي لإعادة تأهيل المؤسسة العامة للمباعر نظراً لمساهمتها في تأمين الحليب الطازج للمنشآت التصنيعية والمتوقفة عن العمل حالياً.
17. إعادة تأهيل المنشآت المتضررة وتحديث معداتها وفتح خطوط إنتاج غير تقليدية تعتمد تصنيع السلع التي تتمتع بالميزة النسبية ، وفي هذا السياق ضرورة التنسيق بين الوزارات المعنية للاستفادة من الدراسات التي أصدرتها وتصدرها المديرية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.
18. دعم أسعار الطاقة للصناعات الغذائية والزراعية وخصوصاً الكهربائية ومعاملة الورشات الزراعية الصغيرة بتسعيرة قريبة من التسعيرة المنزلية.
19. تحسين قوانين الجودة و سلامة الغذاء وحماية المستهلك ومنع الغش والتدليس.
20. دعم مستلزمات الإنتاج ومصانع إنتاج العبوات.
21. تحقيق التكامل والتخطيط بين القطاعين العام والخاص في مجالات الزراعة والصناعة والتسويق.
22. تعديل المواصفات السورية للصناعات الزراعية بما يتوافق مع المواصفات والمقاييس العالمية واعتماد وإلزامية شعار صنع في سوريا.
23. إقامة اتحادات نوعية لمنتجات المواد الأولية والمنتجات المصنعة منها.
24. تأهيل فنيين للعمل في مراكز خبرة وجودة ومطابقة ومصادقة من أجل منح الشهادات اللازمة للتصدير.
25. تعديل النظام الضريبي على الصناعات الزراعية كاستبدال ضريبة الأرباح بالائتمان الضريبي / أو تقديم الحسم الديناميكي للصناعات الغذائية التي تعتمد على منتجات زراعية مختلفة وبواقع 7 نقاط لتصبح 15% وللصناعات الغذائية بواقع 5 نقاط لتصبح 17%.

الملاحق

الملحق 1: أنواع الصناعات الزراعية للقطاع الخاص وعدد العمال وطاقتها الانتاجية في سوريا، 2015

نوع الصناعة	عدد المنشآت	عدد العمال / عامل	الطاقة الانتاجية/ بالطن
استخدام زيت العرجوم	5	77	4104
الألبان والأجبان	72	30884	58218
الحلاوة الطحينية	6	29	310
الخبز السباحي	6	30	438
السمنة	4	21	1031
العصائر الطبيعية	7	202	11456
العلف الحيواني	81	453	69516
المشروبات الكحولية	3	212	240420
المعكرونة والشعيرية	18	224	12153
إنتاج السمن والزبدة الصناعية والزيوت النباتية	1	132	12000
إنتاج أصابع البطاطا الطبيعية المجمدة أليا	1	16	5000
تحضير وتقسير العدس وتعبئته أليا	1	4	1800
تحميص الذرة أليا	1	3	1
تعبئة وحفظ الفواكه والخضروات والبقول	2	35	455
تكرير الزيوت النباتية	8	594	7559
تكسير وتوضيب وفرز الجوز وتغليف لب الجوز أليا	1	60	810
حفظ وتشميع وتعبئة الحمضيات والفواكه	2	23	60800
شراب الصويا ومشققاته ومنتجاته من الحليب وجبنه الصويا وغيرها	1	5	1500
غليكوذ أليا	3	136	101
فرز وتوضيب الخضار والفواكه	2	78	13000
فواكه مجففة	2	26	35
ماس الكاكو وبودرة الكاكو وزبدة الكاكو	1	12	2
مربي الحليب	1	12	6300
مطبوخ بروتين القمح	1	2	30
معالجة وتكرير زيت الزيتون وتعبئة وتكرير الزيوت النباتية	1	92	80833
نبيذ	1	2	900000
نشاء	27	175	304
تحضر وجرش البرغل وتعبئته أليا	9	89	17586
تحميص البن وطحنه وتعبئته أليا	2	68	1003
تخزين وتعبئة الحبوب والبقوليات والمحاصيل الزراعية والمواد المغلفة	1	91	298116
تعبئة الحبوب و مواد غذائية بأنواعها	42	138	12110
تحضير وتعبئة الزهورات والاعشاب الجافة و مواد ذات منشأ طبيعي	2	26	261
تعبئة المساحيق الغذائية أليا	1	2	432
تصفية وتعبئة زيت الزيتون أليا	17	107	576131
حساء منكه على شكل بودرة أو صلب أساسها شعيرية عصائبية	2	140	29054
خزن وتبريد	857	1526	9617
طحن الحبوب وإنتاج الدقيق	57	831	175775
استخراج زيت بذور (حبة البركة، السمسم، القرع، الفجل، العنب)	2	15	43201
عصر الزيتون	809	6169	5821
كونسروة ومرببات	133	1768	5763
المجموع	2193	44509	2663046

الملحق 2: المنهجية

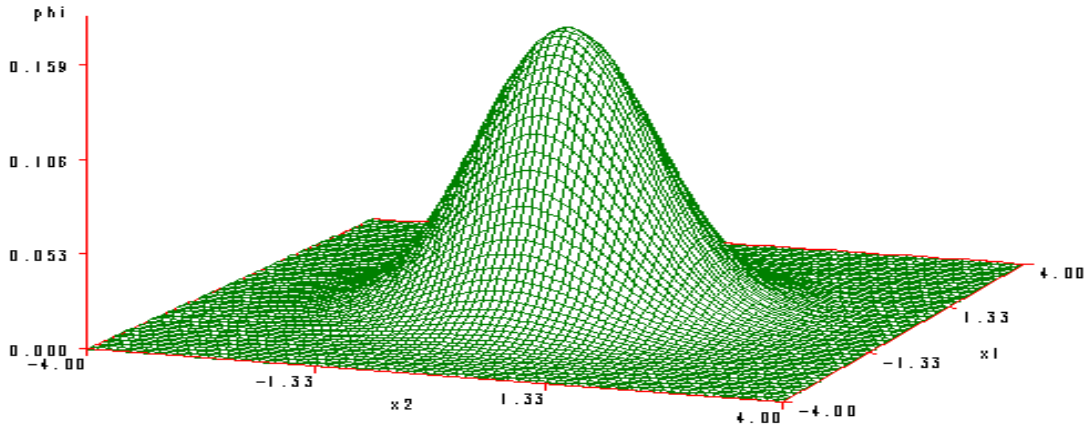
تعتمد المنهجية على تحليل الظاهرة الإحصائية في المدين القصير والمتوسط والمدى الطويل.

تحليل الظاهرة في المدى القصير يعني رصد تطور الظاهرة في فترة زمنية أقل من خمس سنوات، بينما التحليل في المدى المتوسط يرصد تطور الظاهرة في مدة زمنية تبلغ خمس سنوات وأكثر بحيث لا تتجاوز عشر سنوات. ويتضمن تحليل تطور الظاهرة في هذا السياق عدة مؤشرات يأتي ذكرها في سياق الفقرة.

يركز تحليل الظاهرة الإحصائية غالباً على الانحرافات حول المتوسط والتي تتبع التوزيع الطبيعي لعدد كاف من المشاهدات (الشكل 1)، ومجال الخطأ في تحليل الظاهرة (المعنوية)، واتجاه تطور الظاهرة، والعوامل المؤثرة في تطور الظاهرة. يبين الشكل 1 منحنى التوزيع الطبيعي لظاهرة إحصائية مكونة من متحولين مستقلين X_1 و X_2 حيث يمثل المحور العمودي احتمالية التوزيع.

الشكل 1 منحنى التوزيع الطبيعي لظاهرة بمتحولين مستقلين

Bivariate Normal Density — $r=0.0$



لتحليل أية ظاهرة إحصائية يجب إجراء وصف إحصائي للظاهرة لمعرفة مدى تطورها واستقرارها، ومن ثم تقارن هذه المؤشرات مع الأهداف المرسومة لتحديد الانحرافات. وينصح بحساب المؤشرات التالية مع ملاحظة حساب تغيرات الظاهرة على أساس وسطي ثلاث سنوات: المتوسط – القيمة الدنيا (الصغرى) – القيمة العظمى – معامل الاختلاف – متوسط بداية الفترة – متوسط نهاية الفترة – التغير البسيط – وسطي التغير – معدل النمو السنوي – وسطي معدل النمو السنوي. ولكن عند إجراء الوصف الإحصائي بواسطة الإكسل تظهر المؤشرات التالية: المتوسط (mean) – الخطأ المعياري (standard error) – الوسيط (median) – التكرار (mode) – الانحراف المعياري (standard deviation) – تباين العينة (sample variance) – معامل التفلطح (kurtosis) – معامل الالتواء (skewness) – المدى² (range) – القيمة الدنيا (minimum)

²المدى = القيمة العظمى – القيمة الدنيا.

– القيمة العظمى (maximum). ويمكن حساب هذه المؤشرات دفعة واحدة بالدخول إلى أدوات (Tools) وظيفية تحليل البيانات (Data Analysis) واختيار الإحصاءات الوصفية (Descriptive Statistics) ومن ثم الملخص الإحصائي (Summary Statistics). ثم يحسب معامل الاختلاف من خلال قسمة الانحراف المعياري على المتوسط وضرب الناتج بـ 100. إذا كانت الوظيفة (Data Analysis) غير مفعلة يدخل إلى أدوات وينقر على الوظيفة (Add-Ins) ومن ثم على المربعين الأوليين من مربع الوظائف. ولكن عند تحليل الظاهرة سوف نركز على أهم المؤشرات كما هو مبين في الجدول 1.

الجدول 1 الملخص الإحصائي لظاهرة إحصائية

البيان	المتوسط	القيمة الدنيا	القيمة العظمى	التغير %		معدل النمو السنوي %		معامل الاختلاف %	
				وسطي	بسيط	خط الاتجاه أو متوسط	بسيط	متوسط	خط اتجاه

إذا رمزنا للمتحول بـ y_i يمكن حساب المتوسط بطريقتين: المتوسط البسيط أو المتوسط المرجح. ويدعى المتوسط بالعزم الأول للعينة أو مؤشر التمرکز.

$$\bar{Y} = \sum y_i / n$$

حيث أن \bar{Y} المتوسط البسيط و n تمثل عدد المشاهدات.

$$\bar{Y}_m = \sum y_i * m_i / \sum m_i$$

حيث أن \bar{Y}_m المتوسط المرجح (المثقل) و m تمثل التوزيع (مساحة، إنتاج، ...).

يسمى التباين بالعزم الثاني للعينة ويمثل وسطي مجموع مربع انحراف المشاهدات عن المتوسط ويحسب من العلاقة:

$$S^2 = \sigma^2 = 1/n-1 * \sum (y_i - \bar{Y})^2$$

حيث أن S^2 أو σ^2 تمثل التباين. ويدعى جذر التباين بالانحراف المعياري (S أو σ). ويمثل الانحراف المعياري الانحراف المطلق للملاحظات عن المتوسط. لذلك لا يمكن استخدامه لمقارنة التغيرات في الظواهر الإحصائية المختلفة. يقودنا ذلك إلى حساب معامل الاختلاف لهذا الغرض والذي يمثل وسطي التغير النسبي للملاحظات عن المتوسط، والذي يحسب من العلاقة:

$$CV = \sigma / \bar{Y} * 100$$

حيث يرمز CV (م خ) إلى معامل الاختلاف. يعتمد هذا الحساب على المتوسط كما هو مبين في العلاقة أعلاه. وتكمن الطريقة الأفضل من خلال حسابه على أساس خط الاتجاه كما هو مبين في العلاقة التالية.

$$م خ = الانحراف المعياري لـ مج ((القيمة الفعلية - قيمة خط الاتجاه) / قيمة خط الاتجاه) * 100$$

$$CV = \text{standard deviation} (\text{Sum}((y_i - Y_i) / Y_i * 100))$$

حيث أن Sum (Sum) تمثل مجموع القيم و Y_i قيمة خط الاتجاه.

لحساب معامل الاختلاف حسب هذه الطريقة تتبع الخطوات التالية:

- ترتب قيم الظاهرة (y_i) عامودياً حسب السنوات؛
- تعطى السنوات قيم زمنية تصاعدياً (1، 2، 3، ...)؛
- ينفذ انحدار بين قيم الظاهرة والزمن باستخدام وظيفة تحليل البيانات (Data Analysis) واختيار انحدار (Regression) من القائمة؛
- تحسب قيم خط الاتجاه من العلاقة ($Y_i = a + b*t$) مع ملاحظة تثبيت كل من a و b بضغط الزر F4، حيث أن: Y_i تمثل قيمة خط الاتجاه، a تمثل الحد الثابت لخط الاتجاه، b تمثل ميل خط الاتجاه، t تمثل الزمن للدلالة على السنوات؛
- يحسب الفرق بين المشاهدات الأصلية وقيم خط الاتجاه ويقسم على قيمة خط الاتجاه ويضرب بـ 100؛ وأخيراً
- يحسب الانحراف المعياري للنسب المئوية كما هو موضح في العلاقة أعلاه والذي يمثل قيمة معامل الاختلاف؛

يمثل الخطأ المعياري الجذر التربيعي لمتوسط مجموع مربع الانحرافات عن القيمة المحسوبة، ويمثل المدى الفرق بين القيمة العظمى والدنيا.

يحسب معدل النمو السنوي من خلال المشاهدات الأصلية (القيم الفعلية)، أو من خلال أخذ وسطي ثلاث سنوات للقيم الفعلية في بداية الفترة ونهاية الفترة (حساب الوسطي المتحرك) أو من خلال القيم المقدره بواسطة خط الاتجاه لبيان نسبة التغير السنوية في قيم المتحول الإحصائي بمساعدة تطبيق المعادلات التالية:

معدل النمو السنوي = (الجذر النوني (سنة الهدف/سنة الأساس) - 1) x 100 مع ملاحظة أخذ عدد سنوات الفترة مطروحاً منها 1 كممثل للجذر النوني. كما يمكن حساب هذه العلاقة بواسطة الكمبيوتر على الشكل التالي:

$$AGR = (\text{power}(y_1/y_0, 1/N) - 1) * 100$$

حيث أن:

AGR - معدل النمو السنوي البسيط أو وسطي معدل النمو السنوي. وللتمييز بين المعدلين رمز للأول بـ (AGR) وللثاني بـ (AAGR).

Power - قوة.

y_1 - قيمة سنة الهدف والتي تمثل القيمة الفعلية لنهاية الفترة، أو متوسط ثلاث سنوات لنهاية الفترة، أو قيمة خط الاتجاه في نهاية الفترة.

y_0 - قيمة سنة الأساس والتي تمثل القيمة الفعلية لبداية الفترة، أو متوسط ثلاث سنوات لبداية الفترة، أو قيمة خط الاتجاه في بداية الفترة.

N - عدد سنوات الفترة - 1

إن حساب معدل النمو السنوي على أساس المشاهدات الفعلية يعطي صورة مشوهة عن النمو (قيم صغيرة أو كبيرة)، لذلك يستخدم في حالات معينة مثلاً عند وجود عدد قليل من المشاهدات أو عندما تكون التذبذبات طفيفة جداً في قيم المتحول خلال السنوات. ولهذا يفضل حسابه على أساس المتوسطات (الوسطي المتحرك لثلاث سنوات) أو قيم خط الاتجاه. وتكمن الطريقة الأفضل في استخدام قيم خط الاتجاه لأخذه كافة المشاهدات بعين الاعتبار. في هذه الورقة تم استخدام كلا الطريقتين لإظهار الفرق بين التقديرين.

تحسب التغيرات السنوية (Δy_i) من العلاقة التالية:

$$\Delta y_i = (y_i - y_{i-1}) / y_{i-1} * 100$$

حيث أن y_i و y_{i-1} تمثل قيمة المتحول في سنة الهدف والسنة التي تسبقها على التوالي.

أما وسطي التغيرات السنوية بين نهاية الفترة وأول الفترة يعطي مؤشر عن التغيرات الإيجابية أو السلبية خلال كامل الفترة بعد مقارنة وسطي آخر ثلاث سنوات وأول ثلاث سنوات (أو بين قيمة خط الاتجاه في نهاية الفترة وبداية الفترة) كما هو موضح في العلاقة التالية:

$$\Delta y_a = (y_e - y_b) / y_b * 100$$

حيث أن Δy_a و y_e و y_b تمثل وسطي التغير، وسطي آخر ثلاث سنوات (أو قيمة خط الاتجاه في نهاية الفترة)، ووسطي أول ثلاث سنوات (أو قيمة خط الاتجاه في بداية الفترة) على التوالي. ولحساب هذا المؤشر بالطريقة البسيطة تستبدل هذه القيم بقيمة سنة الهدف وسنة الأساس.

ويمكن تحسين قوة التحليل من خلال تفصيل قيم الظاهرة حسب المحافظات أو القطاعات المختلفة وحساب المؤشرات الأنفة الذكر.

كما تستخدم منهجية الأرقام القياسية لتحديد تطور الظاهرة بين بداية الفترة ونهاية الفترة أو بين سنة وأخرى، ويمكن تطبيقها على أي مؤشر مركب لتحديد أثر العوامل المؤثرة عليه.

يحسب الرقم القياسي لمؤشر ما من خلال قسمة قيمة المؤشر في نهاية الفترة (أو وسطي ثلاث سنوات) على قيمته في بداية الفترة (أو وسطي ثلاث سنوات) لحساب نسبة تغير المؤشر لكامل الفترة، ويعبر عنه إما برقم صحيح أو نسبة مئوية. إذا كان أكبر من الواحد أو أكبر من 100 يكون تطور الظاهرة إيجابياً، وبالعكس يكون تطور الظاهرة سلبياً. وإذا كان يساوي الواحد أو 100 يعبر عن ثبات الظاهرة. وتجدر الإشارة هنا، إذا كانت الظاهرة مركبة تستخدم تنقيح ما (مثلاً كمية الإنتاج) لحساب الرقم القياسي.

على سبيل المثال، تؤثر سياسات الإنتاج على مستوى الإنتاج الزراعي وقيمة الإنتاج الزراعي. ولتحليل أثر السياسات على هذين المؤشرين بين بداية الفترة ونهاية الفترة تستخدم الأرقام القياسية (مزيج من الأرقام القياسية للا سبيرز (التنقيح بقيمة سنة الأساس) وياش (التنقيح بقيمة سنة الهدف)) على الشكل التالي:

تشير المنهجية إلى الرقم القياسي لتغير قيمة الإنتاج الزراعي وهي تستخدم طريقتي لاسبيرز و باش لتفسير المكونات. ولدى توفر الكميات والأسعار للمحاصيل الزراعية نرزم للقيم في السنة الحالية بـ 1 وللقيم في سنة الأساس بـ 0 وعندها يمكن التعبير على التغير في قيمة الإنتاج الزراعي بـ I_V :

$$I_V = \sum q_1 p_1 / \sum q_0 p_0$$

حيث أن:

q و p تمثل الكمية والسعر على التوالي لمحصول ما.

$\sum q_1 p_1$ يمثل قيمة الإنتاج الزراعي في السنة الحالية.

$\sum q_0 p_0$ يمثل قيمة الإنتاج الزراعي في سنة الأساس.

وبضرب وتقسيم I_V على نفس العامل $\sum q_1 p_0$ وإعادة الترتيب الجبري يمكن إعادة كتابة I_V كما يلي:

$$I_V = \sum q_1 p_0 / \sum q_0 p_0 \cdot \sum q_1 p_1 / \sum q_1 p_0$$

حيث أن:

$\sum q_1 p_0 / \sum q_0 p_0$ يمثل رقم لاسبيرز القياسي المطبق على الكمية بينما يعبر $\sum q_1 p_1 / \sum q_1 p_0$ عن الرقم القياسي لباش المطبق على الأسعار. ويقاس الأول أثر تغير الكمية على تغير القيمة بين السنة الحالية وسنة الأساس ويقاس الأخير أثر تغير السعر.

وبفرض:

$$I_Q = \sum q_1 p_0 / \sum q_0 p_0$$

$$I_P = \sum q_1 p_1 / \sum q_1 p_0$$

يمكن التعبير عن I_V كما يلي :

$$I_V = I_Q \cdot I_P$$

ونظراً لأن الكمية المنتجة من محصول معين تنتج عن ضرب المساحة المزروعة بالمرودود فيمكن أيضاً التعبير عن I_Q كما يلي:

$$I_Q = \sum a_1 y_1 p_0 / \sum a_0 y_0 p_0$$

حيث أن:

a و y هما مساحة ومرودود محصول ما على التوالي.

وبضرب وتقسيم I_Q على نفس العامل $\sum a_1 y_0 p_0$ وإعادة الترتيب الجبري يمكن كتابة I_V كما يلي :

$$I_V = \sum a_1 y_0 p_0 / \sum a_0 y_0 p_0 \cdot \sum a_1 y_1 p_0 / \sum a_1 y_0 p_0 \cdot \sum a_1 y_1 p_1 / \sum a_1 y_1 p_0$$

وبفرض:

$$I_A = \sum a_1 y_0 p_0 / \sum a_0 y_0 p_0$$

$$I_Y = \sum a_1 y_1 p_0 / \sum a_1 y_0 p_0$$

$$I_P = \sum a_1 y_1 p_1 / \sum a_1 y_1 p_0$$

يمكن كتابة التغير في قيمة الإنتاج الزراعي كما يلي :

$$I_V = I_A \cdot I_Y \cdot I_P$$

حيث أن:

$$i = V, A, Y, P \quad I_i > 0$$

وتقيس I_A أثر تغير المساحة على التغير في قيمة الإنتاج الزراعي بين السنة الحالية وسنة الأساس مع المحافظة على ثبات المردود والسعر و تقيس I_Y أثر تغير المردود مع المحافظة على ثبات المساحة والسعر و تقيس I_P أثر تغير السعر مع المحافظة على ثبات المساحة والمردود.

كما يمكن التعبير أيضاً عن الأثر بالنسبة المئوية التي تساوي $100 \cdot (I_i - 1)$.

إذا كان :

$0 < I_i < 1$ فإن أثر العامل i على التغير في قيمة الإنتاج الزراعي سالب .

$I_i = 1$ فإن العامل i ليس له أثر على التغير في قيمة الإنتاج الزراعي.

$I_i > 1$ فإن أثر العامل i على التغير في قيمة الإنتاج الزراعي موجب

المراجع

- الوكالة السورية للأخبار (سانا) (sana.sy/?p=326115)، تم تنزيل المقال في 9-6-2016، المؤسسة العامة للسكر تاريخ نشر المقال على الموقع 19/1/2016 تاريخ تنزيل المقال؛
- المؤسسة العامة للتبغ الموقع الرسمي (got.sy/final/pages/1) (got.sy/final/pages/3) تاريخ تنزيل المقال 9/6/2016 المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان الرابط (<http://alwatan.sy/archives/43230>) تاريخ نشر المقال 29/2/2016 تاريخ تنزيل المقال 14/6/2016؛
- وزارة الصناعة مديرية التخطيط والتعاون الدولي (عدد المشتغلون، المؤسسة العامة للسكر، حلج وتسويق الأقطان، المؤسسة العامة للتبغ)
- وزارة الصناعة القطاع الخاص
- وزارة التجارة وحماية المستهلك المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب الشركة العامة للمخابز
- وزارة التجارة وحماية المستهلك الشركة العامة للمطاحن
- المؤسسة العامة للصناعات الغذائية
- اتحاد غرف الصناعة السورية؛
- قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية